

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



# الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021) - السنة الثانية 2020 - الدورة البرلمانية العادية (2020-2021) - العدد: 8

## الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 13 جمادى الأولى 1442

الموافق 28 ديسمبر 2020

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 15 جمادى الثانية 1442

الموافق 28 جانفي 2021

# فهرس

- محضر الجلسة العلنية العاشرة ..... ص 03
  - عرض ومناقشة والتصويت على مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018.
- ملحق ..... ص 35
  - (1) تدخل كتابي؛
  - (2) مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018.

محضر الجلسة العلنية العاشرة  
المنعقدة يوم الاثنين 13 جمادى الأولى 1442  
الموافق 28 ديسمبر 2020

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة  
والدقيقة التاسعة عشرة صباحا

السيدات والسادة إطارات الدولة الأفاضل،  
أسرة الإعلام الكريم،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
يشرفني أن أقدم لمجلسكم الموقر، مشروع القانون  
المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2018.  
وفقا للإجراء المعمول به، فإن مشروع قانون تسوية  
الميزانية، قد أعد وفقا لأحكام الدستور، وكذا القانون رقم  
84 - 17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية  
والقانون رقم 17 - 11، المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن  
قانون المالية لسنة 2018 والقانون رقم 18 - 13، المؤرخ في 11  
جويلية 2018 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018  
وأخيرا الأمر رقم 95 - 20 المؤرخ في 17 يوليو 1995 المتعلق  
بمجلس المحاسبة.

ينص هذا التنظيم وهذا الإطار التشريعي على رقابة  
تنفيذ قوانين المالية من طرف الجهاز التشريعي مع تحديد  
السنة المرجعية (N-3)، وها قد توصلنا بفضل الله تعالى  
وعونه، إلى تقديم قانونين ماليين لتسوية ميزانية عامي 2017  
و2018، مما يقلص السنة المرجعية إلى (N-2)، ونحن نطمح،  
إن شاء الله، إلى تقليصها إلى (N-1)، تماشيا مع إصلاح  
المالية العمومية، الذي جاء به السيد رئيس الجمهورية.  
فضلا عن النتائج المالية المحددة بموجب التشريع  
المعمول به، فإن مشروع قانون تسوية الميزانية، مرفق بتقرير

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والصلاة والسلام على  
رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد وزير المالية، ممثل الحكومة، كما أرحب  
بالسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، وأيضا بإطارات الطاقم  
المرافق لعضوي الحكومة، وكذا السيدات والسادة أعضاء  
مجلس الأمة المحترمين، كما أرحب بأسرة الإعلام، أهلا  
وسهلا بالجميع.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم، عرض  
ومناقشة مشروع القانوني المتضمن تسوية الميزانية لسنة  
2018 ورد السيد وزير المالية على تدخلات أعضاء المجلس  
وكذا التصويت على مشروع القانون.

وطبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 - 12،  
والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد وزير المالية،  
لتقديم عرضه حول المشروع، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله  
رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.  
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم والفاضل،  
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،  
السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء اللجنة الأفاضل،

عرض الذي يذكر بصفة موجزة الإطار الاقتصادي الكلي، الذي تم من خلاله إعداد وتنفيذ قانون المالية للسنة المعتبرة. أولاً، بعنوان المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية لسنة 2018:

مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي طرأت على المستوى الدولي، فيما يتعلق بالنمو العالمي وخاصة الطلب على منتجات الطاقة، فإن المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية للاقتصاد الوطني لسنة 2018، كانت كما يلي:

1 - نسبة النمو: في سنة 2018، بلغت نسبة النمو الاقتصادي 1.4٪، مقابل 1.3٪ منجز في سنة 2017، أي بفارق إيجابي يقدر بـ 0.1 نقطة من النسبة المئوية مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي 1.7٪، يبلغ الفارق 0.3 نقطة من النسبة المئوية.

قدر الناتج الداخلي الخام في سنة 2018 بـ 20259.1 مليار دج موزع إلى:

- الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بمبلغ 15711.3 مليار دج، مقابل 16733.5 مليار دج بموجب قانون المالية، و 16439.8 مليار دج بموجب قانون المالية التكميلي لـ 2018.

- بالنسبة لنمو المحروقات بمبلغ 4547.8 مليار دج، أي بزيادة قدرت بـ 848.1 مليار دج، مقارنة بالسنة المالية 2017 التي سجلت ما مقداره 3699.7 مليار دج، وفارق إيجابي بـ 475.5 مليار دج، مقارنة بالمبلغ المتوقع بموجب قانون المالية التكميلي لـ 2018.

2 - عن سعر برميل النفط: بلغ متوسط سعر البترول الخام في السوق 71.3 دولاراً أمريكياً للبرميل، مقابل 53.9 دولاراً أمريكياً للبرميل في 2017، و 60 دولاراً أمريكياً للبرميل، متوقع بموجب قانون المالية التكميلي.

3 - سعر الصرف: انخفض متوسط سعر الصرف بـ 5.69 دج للدولار الأمريكي، منتقلاً من 110.93 دج للدولار الأمريكي في 2017، إلى 116.62 دج للدولار الأمريكي في سنة 2018 مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي لـ 2018 الذي حدد السعر بـ 115 دج للدولار الأمريكي، فقد بلغ الفارق 1.62 دج للدولار الأمريكي.

4 - نسبة التضخم: إن نسبة التضخم المسجلة في سنة 2018، وصلت إلى 4.3٪ مقابل 5.6٪ في 2017، و 5.5٪ متوقعة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2018.

5 - عن الصادرات: يقدر مجموع الصادرات في سنة

2018 بـ 41.1 مليار دولار أمريكي، مقابل تقدير قانون المالية التكميلي بـ 35.5 دولار أمريكي، أي فارق إيجابي بـ 5.6 مليار دولار أمريكي، مقارنة بإنجازات سنة 2017 أين سجلت الصادرات 34.6 مليار دولار أمريكي، فقد عرفت الصادرات نمواً بـ 6.5 مليار دولار أمريكي.

- عن صادرات المحروقات: بلغت صادرات المحروقات 39 مليار دولار أمريكي في 2018، مقابل 33.9 مليار دولار أمريكي متوقع بموجب قانون المالية التكميلي و 33.2 مليار دولار أمريكي محققة في سنة 2017، أي بزيادة 5.8 مليار دولار أمريكي.

- عن الصادرات خارج المحروقات: بلغت 2.4 مليار دولار أمريكي فقط.

6 - الواردات: واردات السلع المنجزة في سنة 2018 بلغت 46.33 مليار دولار أمريكي أي بزيادة تقدر أكثر بـ 2.77 مليار دولار أمريكي من تلك المتوقعة بموجب قانون المالية التكميلي، وبزيادة 3.9 مليار دولار أمريكي من تلك المتوقعة بموجب قانون المالية التكميلي. وهذا الفارق المسجل يتعلق أساساً بارتفاع استيرادات مجموع المواد الغذائية والسلع المتعلقة بالتجهيزات الصناعية.

7 - عن الميزان التجاري للدولة: عرف رصيد الميزان التجاري في سنة 2018 عجزاً قدر بـ 5.23 مليار دولار أمريكي، مقابل 11.5 مليار دولار أمريكي في سنة 2017، أي تقلص العجز بـ 6.27 مليار دولار أمريكي ويرجع هذا النمو إلى الأسباب التالية:

أ) نمو الواردات بمبلغ 0.23 مليار دولار أمريكي، حيث انتقل المبلغ الكلي من 46.1 مليار دولار أمريكي في سنة 2017 إلى 6.33 مليار دولار أمريكي في 2018.

ب) زيادة الصادرات بـ 6.5 مليار دولار أمريكي، منتقلة من 34.6 مليار دولار أمريكي سنة 2017 إلى 41.1 مليار دولار أمريكي سنة 2018.

8 - إحتياطات الصرف: وصلت إحتياطات الصرف في نهاية 2018 إلى 79.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 84.6 مليار دولار أمريكي، متوقع بموجب قانون المالية و 83.2 مليار دولار أمريكي، بموجب قانون المالية التكميلي؛ وهذه الإحتياطات هي خارج مخزون الدولة من الذهب.

9 - الدين العمومي: في نهاية 2018، بلغت مستحقات الدين العمومي 7697.1 مليار دج، منها 7558 مليار دج

للدين الداخلي و139.1 مليار دج للدين الخارجي.

10 - الرصيد المحاسبي: إن الرصيد المحاسبي لتنفيذ قانون المالية 2018 انخفض بـ919.08 مليار دج، مقارنة بالسنة السابقة، منتقلا من (-) 2259.66 مليار دج في 2017 إلى (-) 1340.59 مليار دج في 2018.

11 - الجباية البترولية: إن حاصل الجباية البترولية سنة 2018، بلغ 2835.19 مليار دج، مخصص كما يلي:

- 2349.69 مليار دج للميزانية العامة للدولة، ما يمثل 82.9٪.

- 437.41 مليار دج لصندوق ضبط الإيرادات ما يمثل 15.43٪.

- 4.03 مليار دج للوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات "النفط".

- 44.05 مليار دج لفائدة "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقت المتجددة والمشاركة".

تجدر الإشارة إلى أنه في نهاية سنة 2018، سجل رصيد صندوق ضبط الإيرادات 437.41 مليار دج، ناتج عن فائض الجباية البترولية المستخلص بعنوان شهر نوفمبر وشهر ديسمبر.

12 - إيرادات الميزانية: حدد المبلغ الإجمالي للإيرادات المسجل على الصعيد المحاسبي بـ6405.24 مليار دج في 2018، أي بزيادة قدرت بـ5.48٪ مقارنة بإيرادات سنة 2017 التي بلغت 6072.32 مليار دج.

13 - نفقات الميزانية: وصلت النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة سنة 2018 إلى 8441.6 مليار دج، أي بنمو يقدر بـ1674.8 مليار دج أي مقارنة بسنة 2017، حيث كانت تبلغ 6766.8 مليار دج.

ثانيا، بعنوان قانون المالية:

يندرج قانون المالية بعنوان سنة 2018 وكذا قانون المالية التكميلي لنفس السنة في إطار متابعة إنجاز البرنامج الخماسي 2015 - 2019.

في هذا السياق، أقر قانون المالية 2018 مبلغ 6714.27 مليار دج للإيرادات الميزانية ومبلغ 8627.78 مليار دج للنفقات الميزانية مقسمة إلى 4584.46 مليار دج لنفقات التسيير، ما يمثل 53.14٪ و4043.32 مليار دج لنفقات التجهيز العمومي، ما يمثل 46.9٪، هذا الفرق بين الإيرادات والنفقات، يمثل عجزا تقديريا قيمته 1913.51 مليار دج، أي

9.16٪ من الناتج الداخلي الخام.

بعنوان قانون المالية التكميلي، انخفضت تقديرات الإيرادات الميزانية إلى 6424.49 مليار دج بانخفاض مبلغ 289.78 مليار دج، أي 4.32٪ مقارنة بتقديرات قانون المالية. فيما يخص النفقات الميزانية، لم تسجل المبالغ الإجمالية لنفقات التسيير والتجهيز أي تعديل. يقدر العجز الميزانياتي المستخلص في هذا الصدد بـ2203.3 مليار دج، أي 10.74٪ من الناتج الداخلي الخام.

فيما يخص التنفيذ، سجل المبلغ الإجمالي للإيرادات الميزانية المحققة في سنة 2018 مبلغ 6405.24 مليار دج، منه 4055.55 مليار دج للموارد العادية و2349.69 مليار دج للجباية البترولية.

إن النفقات الميزانية المنفذة بعنوان 2018 بلغت 8441.60 مليار دج، منها 4488.31 مليار دج بعنوان نفقات التسيير و3953.29 مليار دج بعنوان نفقات التجهيز.

وبإضافة النفقات غير المتوقعة والتي بلغت 45.6 مليار دج، أصبح العجز الحقيقي في سنة 2018، 2081.95 دج، أي 10.28٪ من الناتج الداخلي الخام.

الإيرادات الميزانية:

تم إعداد الإيرادات الميزانية وفقا لأحكام المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، بإدراج هدف الاستدامة المتوقع بموجب الإطار الميزانياتي ذي المدى المتوسط.

في هذا الإطار، توقع قانون المالية لسنة 2018 مبلغ 6714.27 مليار دج للإيرادات الميزانية، منه 3938.5 مليار دج بعنوان الموارد العادية، أي 58.68٪ و2776.22 مليار دج بعنوان الجباية البترولية، ما يمثل 41.35٪ من مجمل الإيرادات الميزانية.

ينتقل هذا المبلغ بموجب قانون المالية التكميلي إلى 6424.49 مليار دج، أي بتخفيض يقدر بـ289.76 مليار دج ما يمثل 4.32٪، مقارنة بالمبلغ المتوقع أوليا في قانون المالية الأساسي.

فيما يخص الإنجازات، فإن التحصيلات المنجزة خلال السنة المالية 2018، بلغت 6405.24 مليار دج، كانت مقسمة إلى:

- الإيرادات الجبائية بمبلغ 2713.15 مليار دج، ما يمثل 42.36٪ من مجمل الإيرادات.

- الإيرادات العادية بمبلغ 204.1 مليار دج، والتي تشمل

المخصصة لإنجاز برامج السكنات والأماكن العقارية للقطاع العمومي لفائدة المواطنين)، قدرت بـ 21.16 مليار دج.

- بواقي التحصيل الجبائي وغير الجبائي:  
- بعنوان سنة التسيير 2018، بلغت بواقي التحصيل 12778.29 مليار دج، منها 4506.41 مليار دج خصت الحواصل الجبائية و 8271.88 مليار دج خصت الحواصل غير الجبائية.

وتوزع هذه الحواصل غير الجبائية كما يلي:  
- 8259.36 مليار دج غرامات قضائية وإدانات مالية، حيث تمثل أهمها مبلغ 5300 مليار دج إدانة مالية مع غرامة مالية متعلقة بتدخل قرارين قضائيين ضد مكلف بالضريبة واحد، وهو البنك التجاري الصناعي الجزائري السابق (B.C.I.A).

- المبلغ الثاني: 12.52 مليار دج، رسوم شبه جبائية. النفقات الميزانية:  
باستثناء النفقات غير المتوقعة، بلغت نفقات الميزانية العامة للدولة سنة 2018، مبلغ 8441.8 مليار دج، مقسم إلى ما يلي:

- 4488.31 مليار دج لنفقات التسيير؛  
- 3953.3 مليار دج لنفقات التجهيز؛  
وبإضافة النفقات غير المتوقعة بمبلغ 45.59 مليار دج، وصلت هذه النفقات إلى 8487.19 مليار دج، أي بزيادة قدرت بـ 23.74٪ مقارنة بتلك المسجلة في 2017، والتي حددت بـ 6858.4 مليار دج.

نفقات التسيير:  
تندرج ميزانية التسيير لسنة 2018، في منظور الاستعمال الأمثل للموارد، من خلال بذل المجهودات لترشيد نفقات المستخدمين، تسيير المصالح وكذا مكافحة كل أنواع التبذير، مع الحرص على الحفاظ على نوعية الخدمة العمومية.

في إطار قانون المالية الأولى لسنة 2018، حددت ميزانية التسيير بـ 4584.46 مليار دج، منها 4109.48 مليار دج لفائدة الدوائر الوزارية و 89.6٪ و 474.98 مليار دج للأعباء المشتركة.

لم يتوقع قانون المالية التكميلي اعتمادات مالية إضافية، وهكذا تم الحفاظ على ميزانية التسيير بمستوى يقدر بـ 4584.5 مليار دج، مع إعادة توزيعها، حيث تم توجيه 4148.6

حواصل ومداخيل الأملاك الوطنية و 48.85 مليار دج، والحواصل المختلفة للميزانية وهي كالتالي: 155.20 مليار دج والإيرادات النظامية: 44.8 مليون دج.  
- الإيرادات الأخرى بمبلغ 1138.3 مليار دج، ما يمثل 17.8٪ من مجمل الإيرادات، وتشمل ما يلي:  
- حصص بنك الجزائر: 1000 مليار دج؛  
- حصص وحقوق سوناطراك: 100 مليار دج؛  
- مداخيل المساهمات المالية للدولة: 38.30 مليار دج فقط.

- الجباية البترولية المسجلة بمبلغ 2349.69 مليار دج، ما يمثل 36.68٪ من مجمل الإيرادات.

تجدر الإشارة إلى أن السياسة المعتمدة من قبل السلطات العمومية تهدف إلى تحقيق تغطية نفقات التسيير، من خلال موارد خارج الجباية البترولية.

في هذا الصدد، ومقارنة بسنة 2017، فإن نسبة تغطية نفقات التسيير من طرف الموارد العادية تبين تحسنا بـ 2.63 نقطة من النسبة المئوية، منتقلة من 87.73٪ في سنة 2017 إلى 90.36٪ في سنة 2018.

عن النفقة الجبائية الناجمة عن الامتيازات والإعفاءات والتخفيضات:

إن الإعفاءات الجبائية الممنوحة لأجهزة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، بلغت 704.3 مليار دج سنة 2018. منها حوالي 94٪، أي 644.25 مليار دج من الامتيازات والإعفاءات والتخفيضات، خاصة بالشركات الكبرى التابعة لمديرية كبريات مؤسسات المديرية العامة للضرائب.

إن النفقة الجبائية الناتجة عن عمليات التجارة الخارجية بلغت 550.41 مليار دج، تخص خاصة النفقة الجبائية داخل جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، والاتفاق مع الاتحاد الأوروبي والتي سجلت حوالي 64.32٪ من مجموع فئات المزايا الجبائية بـ 202.07 مليار دج، و 151.94 مليار دج على التوالي.

أما عن النفقة الجبائية ذات الطابع العقاري (التخفيضات المعتبرة كإعانات مباشرة أو غير مباشرة، الممنوحة من قبل الدولة، فيما يخص سعر بيع الأراضي التابعة للدولة،

مليار دج لفائدة الدوائر الوزارية و435.9 مليار دج للأعباء المشتركة.

يقدر الاستهلاك الإجمالي لميزانية التسيير سنة 2018 بـ 4488.3 مليار دج، أي بنسبة 97.9٪، وتظهر الدوائر الوزارية استهلاكاً بـ 4173.95 مليار دج، أي بنسبة 98.5٪، بينما بلغ استهلاك الأعباء المشتركة 315.06 مليار دج، ما مثل 91.24٪.

بصفة مدققة، بلغت نفقات المستخدمين 2150.58 مليار دج، أي نسبة 47.92٪، من نفقات التسيير لمستخدمي الوظيفة العمومي والمقدر عددهم في 2018 بـ 2151234 موظفاً.

فيما يخص التحويلات الاجتماعية، يقدر المبلغ المحدد بعنوان سنة 2018 بـ 1104.22 مليار دج، بارتفاع 13.23٪، مقارنة بسنة 2017، حيث كان يبلغ 975 مليار دج.

نفقات التجهيز:

تندرج ميزانية التجهيز لسنة 2018، في إطار متابعة الجهود المبذولة مسبقاً للتحكم وترشيد النفقات العمومية، من خلال اتباع نهج متناسق وحذر، يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إكمال المشاريع في طور الإنجاز في آجال محددة وتكاليف متوقعة؛

- تمويل المشاريع الجديدة، مع احترام السقف الذي حددته السلطات العمومية وتسجيل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي فقط والتي تتوفر فيها الشروط اللازمة لانطلاقها؛

- تسديد الديون المستحقة على الدولة من جهة، ومساهمة استثنائية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) بهدف المحافظة على خدماته من جهة أخرى.

بلغت رخص البرنامج المصادق عليها 2270.51 مليار دج بعنوان قانون المالية 2018، منها 1940.5 مليار دج لبرامج الاستثمارات و330 مليار دج للعمليات برأس المال.

قدر الجزء المخصص لتسجيل المشاريع الجديدة الداخلة في برامج الاستثمارات في سنة 2018، بـ 1854.27 مليار دج، بينما بلغ المبلغ الموجه لإعادة تقييم المشاريع في طور الإنجاز 416.23 مليار دج.

إن سقف رخصة البرنامج، المقرر بموجب قانون المالية

التكميلي لسنة 2018، قدر بـ 2770.5 مليار دج، منه 1940.51 مليار دج للاستثمار و330 مليار دج للعمليات برأس المال ويمثل هذا المبلغ زيادة بـ 500 مليار دج، مقارنة بقانون المالية الأولي بعنوان نفس السنة المالية.

في نهاية 2018، قدر مبلغ رخص البرنامج المبلغ بـ 2729.07 مليار دج، موزعة بـ 2147.7 مليار دج للبرامج الجديدة، 581.4 مليار دج للمشاريع المعاد تقييمها، ما يمثل 20.98٪ من ميزانية التجهيز، و41.44 مليار دج للمشاريع غير المبلغ.

كما تم بعنوان السنة المالية 2018، اتخاذ تدابير بشأن رفع التجميد عن مشاريع بمبلغ إجمالي يقدر بـ 397.9 مليار دج، وزع هذا المبلغ بـ 395.8 مليار دج لبرامج الاستثمار و1.99 مليار دج، للعمليات برأس المال.

وللحفاظ على التوازن بين البرامج ووسائل التمويل، توقع قانون المالية 2018 مبلغ لاعتمادات الدفع بمقدار 4043.31 مليار دج، منه مبلغ 2175.01 مليار دج لبرامج الاستثمارات ومبلغ 1868.3 مليار دج لعمليات رأس المال. إن الغلاف المالي لاعتمادات الدفع، المصادق عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2018، لم يعرف تعديلات مقارنة بالغلاف المالي المصادق عليه بموجب قانون المالية الرئيسي للسنة.

من جهة أخرى، وصل مبلغ الاعتمادات المعبأة بعنوان ميزانية سنة 2018 إلى 3953.29 مليار دج، أي 99.9٪ من مجمل الاعتمادات المبلغ.

بينما بلغت الاعتمادات المستهلكة 3043.48 مليار دج، وزعت إلى 2572.42 مليار دج بالنسبة لبرامج الاستثمار و471.06 مليار دج بالنسبة للعمليات برأس المال.

عن الحسابات الخاصة للخزينة:

تلخص الوضعية حسب فئة الحسابات على النحو التالي:

- سجلت الحسابات التجارية في نهاية سنة 2018، رصيماً إيجابياً بمبلغ 1.42 مليار دج؛

- سجلت حسابات التخصيص الخاص والتي كان عددها سنة 2018 هو 55 في الجانب الدائن، مبلغاً إجمالياً يساوي 4494.96 مليار دج، وفي الجانب المدين مبلغ 3878.7 مليار دج، مفرزة عن رصيماً إيجابياً يعادل 616.3 مليار دج، موزع كما يلي:

- سجل صندوق ضبط الإيرادات رصيدا إيجابيا بـ 437.41 مليار دج؛

- استخلصت حسابات التخصيص الخاص الثلاثة المكرسة لبرامج التجهيز العمومي رصيدا دائنا بـ 483.5 مليار دج؛

- استخلصت حسابات التخصيص الخاص المتبقية رصيدا إجماليا مدينا بـ 304.63 مليار دج؛

- سجلت حسابات التسبيق في الجانب المدين مبلغ 478.99 مليار دج، وفي الجانب الدائن مبلغ 521.3 مليار دج، أي رصيدا سلبيا بـ 42.3 مليار دج؛

- سجلت حسابات القروض في الجانب المدين مبلغ 602.51 مليار دج، متكون أساسا من قروض مباشرة للصندوق الوطني للاستثمار (FNI) بـ 553.01 مليار دج، وقروض للحكومات الأجنبية بـ 46.93 مليار دج، بينما سجلت هذه الحسابات في الجانب الدائن مبلغا قدره 42.84 مليار دج، موافقا لتسديدات القروض المحسومة من قروض السنوات المالية السابقة، والأهم منها يتعلق بتسديدات الحكومات الأجنبية بمبلغ 29.94 مليار دج. سجلت هذه الحسابات في نهاية سنة 2018 رصيدا مدينا قدره 559.7 مليار دج؛

أما حسابات المساهمة فقد سجلت رصيدا مدينا في نهاية السنة بـ 180 مليار دج، ورصيدا دائنا بـ 0.20 مليار دج، أي رصيد سلبي قدر بـ 179.80 مليار دج.

في نهاية تسيير سنة 2018 وعلى الصعيد المحاسبي، سجلت نتائج الميزانيات التي لم يتم تسويتها، مبلغا إيجابيا قدر بـ 416.8 مليار دج، ممثلا مبلغا متاحا محصلا كالآتي:

- عجز نهائي على عمليات الميزانية بمبلغ 2081.95 مليار دج، منه مبلغ 2036.35 مليار دج، مسجل بعنوان تنفيذ قانون المالية؛

- تغير صافي دائن لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة بلغ 69.34 مليار دج؛

- تغير صافي دائن لحسابات الاقتراض بمبلغ 2609.2 مليار دج؛

- تغير صافي مدين لحسابات المساهمة بمبلغ 179.8 مليار دج.

وبعد المصادقة على قانون تسوية الميزانية للسنة المالية 2018، سوف تنقل النتائج المبينة فيه إلى متاح ومكتشف

الخزينة.

أنهي هذا العرض لمشروع قانون تسوية الميزانية، الذي تشرفت بتقديمه أمام حضرتكم، بالتذكير بعنوان سنة التسيير 2018 ببعض المؤشرات والنتائج المهمة التي أظهرت آثار النفقات الميزانية على الخدمة العمومية، أذكر منها خاصة:

- نسبة التمدرس للأطفال ذوي 6 سنوات: 98.4٪؛

- نسبة التمدرس للأطفال بين 6 و15 سنة: 96.27٪؛

- نسبة التمدرس للأطفال بين 15 و19 سنة: 71.25٪؛

- نسبة تغطية البلديات بمؤسسات التكوين: 67٪؛

- نسبة السكان المسجلة على مستوى التعليم العالي (ما بعد التدرج): 3.58٪؛

- نسبة تغطية الأسرة بلغت 1.75٪ سرير استشفائي لكل 1000 نسمة؛

- نسبة شغل السكن بـ 4.49٪ شخص لكل سكن؛

- نسبة الربط بالشبكة الكهربائية الريفية التي قاربت 99٪؛

- نسبة ربط السكن بالغاز 60٪.

أشكركم على حسن الانتباه وكرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد وزير المالية على هذه التوضيحات الدقيقة؛ والآن الكلمة للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع، فليتفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع

القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018.

#### مقدمة

يندرج تقديم مشروع قانون تسوية الميزانية، في إطار أحكام الدستور الذي يكرس مبدأ رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية في مجال الشأن المالي، لاسيما البعدية منها على الميزانية العمومية للدولة، عن طريق التصويت على قانون تسوية الميزانية بعد نهاية كل سنة مالية، حيث تعرض الحكومة على غرفتي البرلمان حصيلة تنفيذ الميزانية، ويقوم البرلمان بالمقارنة بين ما تمت المصادقة عليه في قانون المالية السنوي، الذي يمثل نظرة تقديرية للمبالغ التي سيتم تحصيلها وإنفاقها خلال فترة مالية مستقبلية خلال السنة المقبلة، وبين الحصيلة النهائية بعد التطبيق الفعلي، ولا تختتم السنة المالية إلا بمصادقة غرفتي البرلمان على قانون تسوية الميزانية، مثلما نصّت عليه أحكام المادة 179 من الدستور.

ويختلف قانون تسوية الميزانية عن غيره من قوانين المالية - قانون المالية السنوي العادي وقانون المالية التكميلي - في بعض المسائل مثل إجراءات المصادقة عليه، وطريقة عرضه على غرفتي البرلمان، وميعاد عرضه عليهما مثلما هو جار العمل به في الوقت الحالي ببلادنا، حيث يتم عرض قانون تسوية الميزانية للسنة (س-2) في حين نجد أن القانون في بعض الدول يقر قاعدة مهمة وهي مناقشة قانون تسوية الميزانية قبل مشروع قانون المالية للسنة، وهو ما يساعد السلطة التنفيذية والبرلمان، على السواء، على إقرار قانون المالية السنوي بأكثر دراية وإلمام، واتخاذ التدابير المناسبة، تكريساً لمبدئي الشفافية والحوكمة في تسيير المالية العمومية والميزانية المحاسبية.

كما يندرج هذا المشروع أيضاً، في إطار أحكام القانون رقم 84-17، المؤرخ في 7 يوليو 1984، المعدل والمتمم والمتعلق بقوانين المالية، والذي يُضفي على قانون تسوية الميزانية طابع قانون المالية، من جهة، ويوضح الدور الذي يضطلع به في مجال تقديم الحسابات وتخصيص نتائج قانون المالية المعني لمتاح ومكشوف الخزينة، من جهة أخرى.

وعليه، يُحدد مشروع قانون تسوية الميزانية نتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المعنية والتي تتمثل في الآتي:

- الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الصافي بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.

- النتائج المثبتة عند تنفيذ العمليات المرتبطة بالحسابات

الخاصة للخزينة.

- نتائج تسيير عمليات الخزينة.

- التغيرات الصافية للحسابات الخاصة، الاقتراض والمساهمة.

ويُرفق مشروع قانون تسوية الميزانية، الذي يُعرض ضمن الشروط التي حددتها الأحكام القانونية لممارسة مهمة الرقابة من طرف مجلس المحاسبة بـ:

- تقرير تفسيري يوضح شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعنية،

- كشف تنفيذ الاعتمادات المصادق عليها،

- تقرير تقييمي يعده مجلس المحاسبة.

وعملاً بأحكام النظام الداخلي، أحال السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2018، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، قصد الدراسة وإعداد تقرير حوله، بتاريخ 22 ديسمبر 2020، حيث باشرت اللجنة أشغالها باجتماع عقدته صبيحة يوم الأربعاء 23 ديسمبر 2020، برئاسة السيد محمد الطيب حمارنية، رئيس اللجنة، درست وناقشت فيه أحكام المشروع وأعدت بالمناسبة ذاتها عدداً من الأسئلة والانشغالات.

كما عقدت اجتماعاً آخر ظهيرة نفس اليوم بحضور السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه لعرض قدمه، ممثل الحكومة، السيد أيمن بن عبد الرحمان، وزير المالية، حول مشروع القانون، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

وقد شكلت هاته المناقشة سانحة لتعميق الدراسة، من خلال تبادل العديد من المقاربات بين السيد ممثل الحكومة وأعضاء اللجنة المختصة، بشأن العديد من المواضيع التي تهم المالية العمومية والاقتصاد الوطني عموماً؛ وبناء على ما سبق أعدت اللجنة هذا التقرير.

دراسة مشروع القانون على مستوى اللجنة

نتطرق فيما يلي، وباختصار، إلى المحاور الكبرى التي ركّز عليها السيد ممثل الحكومة في عرضه لمشروع القانون أمام أعضاء اللجنة، وإلى المواضيع التي تناولها السادة أعضاء اللجنة في مداخلاتهم، وكذا ردود السيد ممثل الحكومة عليها.

مقدار 7697 مليار دينار جزائري، منها 7558 مليار للدين الداخلي و139 مليار للدين الخارجي.

وفيما يتعلق بالجباية البترولية، أوضح السيد ممثل الحكومة، أن الجباية البترولية لسنة 2018، قُدرت بـ 2835.19 مليار دينار جزائري.

مذكرا في الأخير، وبعنوان السنة الجبائية 2018، ببعض المؤشرات التي تُظهر آثار النفقات الميزانية على الخدمة العمومية، منها خاصة:

- نسبة تدرس الأطفال ذوي 6 سنوات: 98.4٪.
- نسبة تدرس الأطفال ما بين 6 و15 سنة: 96.27٪.
- نسبة تدرس الأطفال ما بين 15 و19 سنة: 71.25٪.
- نسبة تغطية البلديات بمؤسسات التكوين: 67٪.
- نسبة شغل الأسرة بالنسبة لـ 1000 نسمة: 1.75٪.
- نسبة شغل السكن، بلغت 4.49٪ شخص للسكن الواحد.

- نسبة ربط السكان بالغاز الطبيعي، فقد بلغت 60٪.
  - وعن شبكة الكهرباء الريفية، فقد قاربت 99٪.
- ثانيا: إنشغالات وأسئلة السادة أعضاء اللجنة بعد دراسة اللجنة لمشروع القانون، ولمعاينات واستنتاجات مجلس المحاسبة حوله، سجل أعضاؤها عدداً من التساؤلات والانشغالات، تمحورت أساساً حول النقاط الآتية:

- تعرف العملة الوطنية تقهقرا في السنوات الأخيرة مقابل العملات الأجنبية، في إطار سعر الصرف الرسمي الذي يحدده بنك الجزائر، ويمكن إرجاع ذلك إلى هشاشة الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى إلى تغطية العجز الميزانياتي المسجل عقب تدهور أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، السؤال: ألم يحن الوقت لدعم الاقتصاد المنتج ورفع كل العراقيل البيروقراطية على الاستثمار المحلي والأجنبي؟

- تواجه العديد من القطاعات الصناعية صعوبات في مباشرة نشاطاتها، بسبب التماطل في إعداد دفاتر الأعباء الخاصة بها، فما هي الإجراءات المتخذة من أجل التكفل بهذا الانشغال في القريب العاجل؟

- تعرف التنمية المحلية في مجملها جموداً بسبب تردد المسيرين في اتخاذ القرارات، ولاسيما الخوف من المساءلة الجزائية بسبب أفعال التسيير، فما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة للتكفل بهذا الانشغال الملح؟

أولاً: المحاور الكبرى التي جاءت في عرض السيد ممثل الحكومة

في المستهل، أوضح السيد ممثل الحكومة، في عرضه، أن مشروع هذا القانون يندرج في إطار الإجراءات المعمول بها، لاسيما القانون رقم 84 - 17 المتعلق بقوانين المالية، والقانون 17 - 11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، والأمر رقم 95 - 20 المتعلق بمجلس المحاسبة.

وفي ذات الصدد، تطرق السيد ممثل الحكومة، إلى أهم المؤشرات التي ميّزت السنة المالية 2018، حيث أشار إلى أن نسبة النمو المحققة في سنة 2018 بلغت 1.4٪، بزيادة تقدر بـ 0.1٪ مقارنة بسنة 2017، بينما سجل الناتج الداخلي الخام سنة 2018 ما قيمته 20259 مليار دينار جزائري، فيما سجل سعر برميل النفط في ذات السنة 71.3 دولارا للبرميل مقابل 53.9 دولار أمريكي للبرميل سنة 2017.

أما بالنسبة لسعر الصرف فقد انتقل سنة 2018 إلى 111.62 دينار جزائري للدولار الأمريكي؛ أما فيما يتعلق بمعدل التضخم، فقد أوضح السيد وزير المالية بأن سنة 2018 سجلت نسبة تضخم قدرت بـ 4.3٪، أي بنقصان قدر 1.2٪ مقارنة بسنة 2017.

أما فيما يتعلق بالصادرات، فقد أبرز السيد ممثل الحكومة بأن الصادرات قدرت سنة 2018 بـ 41.1 مليار دولار أمريكي، (منها 2.4 مليار دولار أمريكي تمثل الصادرات خارج المحروقات)، فيما بلغت الصادرات سنة 2017، مبلغ 39 مليار دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق بالواردات، فقد أوضح السيد ممثل الحكومة، بأن الواردات سنة 2018 بلغت ما مقداره 46.33 مليار دولار أمريكي، بزيادة 3.6 مليار دولار سنة 2017، مبرزاً بأن ذلك راجع إلى ارتفاع استيراد مجموع المواد الغذائية والسلع المتعلقة بالتجهيزات الصناعية.

أما بخصوص الميزان التجاري، فقد عرف في سنة 2018 عجزاً قدر بـ 5.23 مليار دولار أمريكي، مقابل 11.5 مليار دولار أمريكي في سنة 2017، ومرد ذلك يرجع إلى نمو الواردات بـ 0.23 مليار دولار والصادرات بـ 6.5 مليار دولار أمريكي.

وأبرز السيد ممثل الحكومة أنّ احتياطي الصرف المسجل في نهاية سنة 2018 بلغ 49.9 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت مستحقات الدين العمومي في نهاية سنة 2018،

- تضمن قانون المالية لسنة 2018 عدة تدابير تصب في حانة تشجيع الاستثمار الوطني المنتج، تحسين الإيرادات العادية والجبائية المخصصة للجماعات المحلية، تدابير تضامنية للحفاظ على الصحة العمومية، وكذا تدابير لمحاربة الغش والتهرب الجبائيين ولكن رغم ذلك لا نلمس تجسيدا في أرض الواقع لهاته الإجراءات على أهميتها.

- ثمة تقصير واضح في جانب الاستثمار الفلاحي والذي لا يمكنه أن يتعدى 100 مليون دينار للسنة كقروض مثلا، مع التذكير بأن هذا السقف غير محدد بالنسبة للقطاعات الأخرى.

- الوضع الحالي لا يسمح بإبرام شراكات مع الطرف الأجنبي في المجال الفلاحي وذلك بسبب نقص الأطر التشريعية والتنظيمية، وهو ما يعيق تطور القطاع.

- ترصد أموال كبيرة لفائدة دواوين القمح والحبوب وتستفيد منها لوبيات اقتصادية دولية، في حين يزداد فيه الخناق على المستثمر الجزائري والفلاحين، فما هي الإجراءات الكفيلة للحد من هذا الخلل؟

- تفتقر العديد من المؤسسات الإدارية ذات الطابع الصناعي والتجاري لإعانات السلطات الوصية عليها، وهو ما ينعكس سلبا على أدائها لدورها على أحسن وجه، فما هي أسباب هاته الوضعية؟

ثالثا: ردود السيد ممثل الحكومة

نوجز فيما يأتي ردود السيد ممثل الحكومة، على ما طرحه السادة أعضاء اللجنة، في العناصر الآتية:

- حول مسألة رفع التجريم عن فعل التسيير، أكد ممثل الحكومة أن هناك مشروع قانون يتم إعداده حاليا يرمي إلى تحقيق هذا المسعى، تحت إشراف لجنة على مستوى وزارة العدل، وستتم المصادقة عليه قريبا؛ مؤكدا في ذات السياق بأن التشريعات والتنظيمات التي تحكم عمليات الاستثمار واضحة وكفي الامتثال لأحكامها لتفادي أي مساءلة في حق المسيرين، كما أن الخروقات المسجلة في بعض الأحيان يعود بعضها لنقص في التحكم من قبل هؤلاء في تسيير الملفات.

- ومن أجل بعث عمليات الاستثمار، أكد أن السلطات العمومية ما فتئت تقدم التسهيلات المختلفة من أجل ترقية، معلنا في هذا الباب عن استحداث شباك وحيد للاستثمار، خلال السنة المقبلة، يضم جميع الإدارات

- ما هو حجم القروض التي منحتها البنوك العمومية في سنة 2020 لفائدة المتعاملين الاقتصاديين قصد تجسيد مشاريعهم الاستثمارية؟

- لماذا لم تستفد المؤسسات من تدابير المساعدة بعد الخسائر التي منيت بها بسبب تداعيات فيروس كوفيد 19؟

- رغم وجود آليات الضبط التجاري للعديد من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، إلا أن مشكل الندرة والتذبذب في توين السوق ما زال يؤرق المواطن، على غرار مادة الحليب، فما هي التدابير المتخذة في هذا الشأن؟

- تبقى فئة الرياضيين غير معنية بالتعويضات المقررة في إطار التكفل بتبعات فيروس كوفيد 19، فما هو سبب ذلك؟

- لماذا تم تجميد تجسيد النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك، رغم أن الإدارة المعنية كانت رائدة في مجال الرقمنة؟

- رغم أهمية الامتداد الاقتصادي لبلدنا في إفريقيا، إلا أنه ثمة عدة عوائق تحول دون تحقيق هذا المسعى، على غرار غلق الحدود، فلماذا لا يتم تدارك هذا الوضع؟

- رغم الجهود المبذولة في مجال ترقية التشغيل غير أن الصعوبات تبقى قائمة بالنسبة للمستفيدين من عقود ما قبل التشغيل، فما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات هاته الفئة؟

- لماذا لا يتم تمديد آجال تسوية عقود الأراضي الفلاحية لصالح الذين تكبدوا مبالغ هامة لاستصلاحها؟

- لماذا لا تلعب دبلوماسيةنا دورها في مجال الترويج بالموهلات والمقدرات الهائلة التي يحوزها اقتصادنا لدى الأجانب؟

- رغم المناداة المتكررة بضرورة استغلال فرص أخرى للخروج من التبعية الزمنية للمحروقات، يبقى الجمود يميز العديد من القطاعات ولا سيما القطاع المنجمي الذي يراوح مكانه، فإلى متى ستبقى هاته الوضعية على حالها؟

- إن استفحال ظاهرة البيروقراطية الإدارية أصبحت غير مقبولة والتي باتت تشل العمل الاستثماري وتنازل من إرادة المتعاملين الاقتصاديين، فما هي الإجراءات التي ستتخذ للحد من هاته الظاهرة؟

- لابد من إصلاح آلية الدعم المعمول بها حاليا والتي أظهرت أنها لا تحقق أية نجاعة اقتصادية وتكبد الميزانية أموالا طائلة، فما هو التصور الجديد لاستهداف الفئات الأكثر هشاشة؟

والهيئات المتدخلة في هذا المجال.

- وعن دعم الخزينة العمومية للمؤسسات العمومية الاقتصادية، أوضح السيد ممثل الحكومة أنه، ومن الآن فصاعداً، سيكون هذا الدعم مشروطاً بالاكتمال في دفتر أعباء يحدد شروط الاستفادة من الإعانة المالية للدولة، وكذا الالتزامات التي تقع على المؤسسة العمومية الاقتصادية. ومن ثمة فإن هذا الدعم سيذهب لترقية الاقتصاد المنتج، وستقوم وزارة المالية بمرافقة المؤسسات المعنية ضمن هذا التصور الجديد، من أجل تفادي الاختلالات السابقة والتي أفضت إلى وضعية غير مقبولة تمثلت في ديون ضخمة على القطاع الصناعي العمومي، دون نجاعة مقابل ما تتحمله الخزينة العمومية من أجل تطهير الوضعية المالية لهاته المؤسسات لعدة سنوات.

- وبشأن استفادة المؤسسات من تدابير المساعدة بسبب تداعيات فيروس كوفيد 19، أشار السيد ممثل الحكومة أن السلطات العمومية قد بذلت جهداً لا يستهان به في هذا الإطار، من أجل التخفيف من آثار الركود الاقتصادي الذي خلفته الجائحة. وبهذا العنوان، فقد عملت الحكومة على مرافقة المؤسسات والفئات الاجتماعية الهشة، من خلال تبني العديد من التدابير، تتمثل أساساً في إرجاء دفع الضرائب ومسح غرامات التأخير وتمديد مدة تسديد القروض وغيرها من الإجراءات. ومن جهة أخرى، أشار ممثل الحكومة إلى أن الدعم الذي قدمته معظم الدول في هذا الإطار لم يكن مجانياً، بل تمثل في قروض مرفوقة بضمان الدولة أما الدعم الذي قدمته السلطات العمومية في بلادنا فهو دعم نهائي وغير قابل للتسديد، وهذا رغم الضغوطات التي تشهدها ميزانية الدولة بسبب تراجع الموارد العمومية.

- وبخصوص الاعتمادات المرسودة لتنظيم الألعاب المتوسطة بوهران، أوضح السيد ممثل الحكومة بهذا الصدد أنه تم التكفل بالانشغالات التي رفعتها الهيئة المشرفة عليه ورغم تأجيل المنافسات تبقى الاعتمادات المخصصة لتنظيمها مرسودة وهذا حتى تتم ضمن ظروف جيدة.

وعن خفض قيمة العملة الوطنية، أوضح ممثل الحكومة أنه وعلى خلاف توصيات صندوق النقد الدولي الذي دعا في أكثر من مرة، إلى ضرورة خفض قيمة العملة الوطنية، للحفاظ على التوازنات المالية، كما يقال في أدبيات المؤسسة، إلا أن السلطات النقدية في بلادنا لم تستجب لذلك، رغم

أن قيمة الدينار الرسمية لا تعكس قيمته الاقتصادية، ومن هنا تتضح رؤية الحكومة الراضية للذهاب نحو الاستدانة الخارجية، والعمل على تبني أنماط أخرى في تمويل الاقتصاد الوطني، كالاتماد على الشراكة مع القطاع الخاص؛ ورغم ما يشاع عن الوضعية الاقتصادية الراهنة، إلا أننا -يضيف السيد ممثل الحكومة- نملك هامشاً للتدخل أهمه نسبة دين عمومي منخفض.

كما أن من شأن إطلاق البرنامج الاقتصادي تعبئة موارد جبائية إضافية من خلال، لاسيما توسيع الوعاء الجبائي وتحصيل الضرائب التي يبقى مردودها ضعيفاً حالياً كالضريبة العقارية.

وفي السياق نفسه، أكد ممثل الحكومة بأن هناك إجماعاً لدى معظم رجال الاقتصاد، أن قيمة العملة الوطنية مرتفعة، مقارنة بما يجب أن تكون عليه، فالإقتصاد المنتج والتنافسي هو أساس قوة أية عملة وطنية، وهو ما يتم التوجه إليه - في الوقت الراهن - لاسيما بكبح الواردات والاستعاضة عنها بالمنتج الوطني.

- وبشأن تذبذب السيولة المالية في البنوك ومراكز البريد، أكد السيد ممثل الحكومة أنه سيتم التكفل في القريب العاجل بهذا الانشغال، الذي أصبح يؤرق المواطن في الآونة الأخيرة، ومرجعاً هاته الوضعية إلى "الاكتناز السلبي" الذي يطبع تصرف بعض الأسر والمؤسسات على حد سواء، وهو ما يساهم في تفاقم الوضعية، لاسيما بعد الركود الاقتصادي الذي خلفه كوفيد 19.

- وبخصوص مركزية تحصيل الرسم على النشاط المهني المطبق على الشركات البترولية وحرمان البلديات التي تأوي نشاطها منها، أوضح السيد ممثل الحكومة أنه يتم إعادة التوزيع العادل لمردود الرسم على الجماعات المحلية التي تفتقر للموارد المالية، في إطار سياسة التضامن المحلي، مشيراً إلى الجهد الذي ما فتئت تبذله الدولة نحو البلديات ولاسيما عبر المخططات البلدية للتنمية. ومن أجل التحكم أكثر في إدارة مشاريع التجهيز العمومي ومن أجل ضمان نجاعة الرقابة وفعاليتها، تمت مراجعة الإطار التنظيمي الذي يحكمها.

- وبشأن مراجعة القانون الأساسي لأعوان إدارة الجمارك، أوضح ممثل الحكومة أنه وفي إطار إعادة هيكلة إدارة المالية سيتم التكفل بهذا الجانب، بالموازاة مع تجسيد

المالية) من خلال توفير التجهيزات والأنظمة المناسبة وضمان أمنها، وكذا تكوين الموارد البشرية المؤهلة.

- تجسيد الإصلاح الجبائي المنبثق عن الجلسات الوطنية حول الإصلاح الجبائي بالتكفل بالتوصيات المرفوعة خلالها.

- مواصلة تطهير الحسابات الخاصة للخزينة، ولاسيما حسابات التخصيص الخاص وضمان مطابقة تسييرها للمبادئ الميزانية والمحاسبية.

- تفعيل كافة الإجراءات القانونية والتنظيمية، في مجال التحصيل الجبائي، وتطبيقها من دون هوادة على المتقاعسين، وهذا نظرا للضرر الكبير الذي تتكبده الخزينة العمومية من جراء التهرب الضريبي.

- التحكم أكثر في عمليات تسجيل مشاريع التجهيز العمومي ومتابعتها وتطهير مدوناتها، من خلال فرض الاحترام الصارم للأحكام التنظيمية المعمول بها في هذا المجال.

- مواصلة جهود تقديم مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية إلى غرفتي البرلمان في ميعاد أحسن مما هو عليه في الوقت الحالي بعنوان سنة (س-1) على الأقل.

ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018؛ وشكرا للجميع.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على قراءته لهذا التقرير؛ والآن ننتقل إلى النقطة الثانية من جدول أعمال جلستنا وهي المناقشة العامة. بالنظر إلى عدد المسجلين من أجل التدخل، تم تحديد مدة التدخل بـ 5 دقائق؛ والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا، لله الحمد، وللوطن المجيد، وللشهداء الوفاء بالعهد.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة، الموقر،

مشروع النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك الذي شهد تأخرا بسبب جائحة كوفيد 19، واستحالة قدوم خبراء كوريا الجنوبية، الطرف المتعاقد معه في المشروع، من أجل مواصلة العمل والانتهاء منه.

- وبشأن قطاع الجمارك دائما، أكد السيد ممثل الحكومة أنه تم إسداء تعليمات صارمة لغلق كل الموانئ الجافة التي لا تستجيب للشروط التنظيمية السارية المفعول.

- أما بخصوص مراجعة سياسة التحويلات الاجتماعية، أكد السيد ممثل الحكومة بأننا ماضون قدما في هذا المنحى وسيتم تجسيده قريبا، من خلال استهداف مستويات الأجور لتقديم المقابل المالي لدعم الدولة.

رأي اللجنة

تشكل دراسة ومناقشة مشروع قانون تسوية الميزانية، إطارا مناسباً وجدياً للبرلمان لممارسة إحدى أهم آليات رقابته البعديّة التي يُخوّلها له الدستور، باعتبار أن قانون المالية السنوي يقترح وينص على تقديرات وتوقعات مجمل السياسات العمومية المقررة للسنة المقبلة، والتي تبقى رهينة العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، حيث شكلت جائحة كورونا فيروس خير دليل لما كان لها من تداعيات على نمو الاقتصاد العالمي والسوق البترولي، وتداعيات ذلك على الاقتصاد الوطني.

وعليه، تبرز المكانة التي يحظى بها مشروع قانون تسوية الميزانية، لأنه يعطينا النظرة الصادقة لتنفيذ الميزانية العامة للدولة وظروف هذا التنفيذ، ولاسيما ما شابه من نقائص واختلالات بخصوص تنفيذ الرخصة الميزانية بشقيها المتعلقين بالتسيير والتجهيز.

وفضلا عما رفعته اللجنة من توصيات سابقا، بصدد دراستها لمشاريع قوانين المالية العادية والتكميلية أو مشاريع قوانين تسوية الميزانية، فإنها وعلى نفس المنوال توصي في هاته المناسبة كذلك بضرورة:

- وضع كل الشروط المناسبة، من أجل تطبيق القانون العضوي رقم 8 - 15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية في آجاله، مع تحسيس كافة الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية بأهمية هذا الإصلاح، والذي يشكل إصلاحا للدولة وليس للميزانية فقط.

- مواصلة جهود رقمنة الإدارات المالية (الضرائب، أملاك الدولة، الجمارك، الميزانية... إلخ، من المؤسسات

ثالثا: الإسراع في فتح مكاتب الصرف، التي تمت الموافقة عليها في البرلمان منذ سنتين، دون أن تجد مجالا لها للتجسيد على أرض الواقع، والهدف من تجسيد ذلك هو القضاء على السوق الموازية، ومن ثم استفادة ودعم الخزينة العمومية بالملايير من العملة الصعبة، يمكن لهذه الأموال أن تكون رافدا من روافد دعم الاقتصاد الجزائري، في ظل معطيات السوق العالمية.

رابعا: الإسراع في إعداد القانون المتعلق برفع التجريم عن فعل التسيير، وهي مسألة جوهرية وضرورية، وضرورة ملحة للدولة عموما، بالنظر لما تشهده المؤسسات العمومية والإدارات المحلية من ركود وسبات، أثر سلبا على تنفيذ كل السياسات التي وضعتها الحكومة، من أجل دفع عجلة التنمية في كافة القطاعات وهو القانون الذي سيسمح بتحديد المسؤوليات تحديدا دقيقا، بما يجعل من المسؤول الكفو والوطني الغيور على بلده، يزيد في اجتهاده من أجل المساهمة في عملية البناء الوطني، وفي المقابل يسمح هذا القانون للدولة من تتبع مسارات المال العام بشفافية أوسع ونجاعة أكبر.

خامسا: إيلاء أهمية أكبر لعمل مجلس المحاسبة، الذي يحتاج إلى دعم، من حيث العنصر البشري، وأيضا من خلال توفير الآليات التي تسمح له بمراقبة صرف المال العام، وعلى هذا الأخير، أي مجلس المحاسبة، مضاعفة الجهد خدمة للصالح العام.

سادسا: على الحكومة التفكير مليا والإسراع في إيجاد بدائل جديدة وأخرى لخلق الثروة، بعيدا عن المحروقات، فعلا لا قولاً، حتى تتمكن من رفع التجميد عن المشاريع المرتبطة بشكل مباشر بالحياة اليومية للمواطنين، خاصة ما تعلق بالمستشفيات والمصحات الطبية، وكم أننا في ولاية جيجل في أمس الحاجة وهكذا إجراء، لرفع الغبن عن أهاليها في كامل تراب الولاية، إلى ذلك السماح لمشروع منفذ الطريق السيار، الرابط بين العلمة وميناء جن جن من إعادة بعثه من جديد، لأنه المشروع الوحيد والأوحد الذي بإمكانه فك العزلة عن ولاية تاريخية، مجاهدة، تعد ولاية ظل بامتياز، ولنا فيما عاشته الولاية من إرهاب وزلازل وفيضانات ووباء، وما خلفته هذه كلها، الدليل والواقع المرالذي نعيشه في ولاية جيجل.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

إن عرض مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2018، قد جاء مباشرة بعد مصادقة البرلمان بغرفتيه على قانون المالية لسنة 2021، والذي أعد في ظل معطيات اقتصادية ومالية صعبة تعيشها بلادنا، على غرار دول العالم.

وإذا كان عرض مشروع قانون تسوية الميزانية، يعد مناسبة للتمحيص في النقائص المتعلقة بتنفيذ ميزانيات التسيير والتجهيز، فإن الوضع الذي تعيشه البلاد اليوم، جراء العديد من العوامل الداخلية والخارجية، يجعلنا على يقين من أن الضرورة والواجب والحتمية، تقتضي منا جميعا الوقوف مع الذات ومراجعة الحسابات وتقييم الاختلالات، من أجل الذهاب إلى الجزائر الجديدة، وفق نظرة سليمة ومتبصرة؛ وأستسمحكم، معالي الوزير، في عرض بعض النقاط التي أعتبرها مهمة، في إطار هذا التقييم الذي أتحدث عنه.

أولا: ضرورة الإسراع في تشكيل خلايا تفكير على مستوى كل القطاعات الوزارية، تتكون من خبراء ومختصين، وفاعلين في الميدان، ومن الكفاءات الجزائرية في الداخل والخارج، تعكف هذه الخلايا على بلورة تصور واضح لمستقبل القطاع على المدى المتوسط والبعيد، وفقا للمعطيات الحالية والمقاربات المستقبلية، دون تملق ولا تكابر ولا مجانبة للصواب، مع أخذ الوقت الكافي لإنجاز التصور المشروع الذي سيسمح بالتقدير الجيد لاحتياجات القطاع، والتقييم الحقيقي لمدى نجاعة الاستثمارات العمومية والخاصة، وانعكاساتها على المواطنين، على أن تعرض المسودة لاحقا في لقاء أو ندوة، تضم مختلف الفاعلين للنقاش مجددا والإثراء، على أن تكون مخرجاتها ورقة الطريق لمستقبل القطاع.

ثانيا: خلال عرض مشروع قانون المالية لسنة 2021، تطرقت إلى مسألة عصرنة قطاع المالية، وها أنا أجدد الدعوة مرة أخرى إلى الحكومة للإسراع في رقمنة إدارات المالية، ممثلة في قطاعات الضرائب والميزانية والجمارك وأملاك الدولة، وهيئات أخرى مماثلة، مع الاهتمام أيضا بالتكوين المستمر للعنصر البشري، بما يسمح بتحسين التسيير المالي للقطاع والمعالجة الحقيقية لظاهرة التهرب الجبائي والنشاط التجاري الموازي.

لأن التجارة الموازية غير القانونية حقا أصبحت تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، لذا يستوجب تعميم استعمال البطاقة الإلكترونية، مع إلزامية استعمالها في كل التعاملات، وضرورة التعامل بالشيك، فيما يخص التبادل التجاري، أو اقتناء السلع باهظة الثمن، كما أن رهان عصرنة القطاع يستوجب أيضا النظر في الإمكانيات المادية والبشرية التي تحتاج إلى مزيد من الدعم والاهتمام.

سيدي وزير المالية،

إن القانون رقم 08-15 الذي يعدل قواعد مطابقة البنائات وإتمام إنجازها الذي يشهد في كل مرة تمديدا في آجاله، دون تسجيل تحسن في دراسة الملفات، حيث بلغ عدد الملفات المودعة للتسوية حوالي نصف مليون ملف، ويبقى عدد الملفات التي تمت تسويتها ضئيلا جدا، ويراوح مكانه، نظرا للعراقيل البيروقراطية في دراسة الملفات.

إن الغرض من سن هذا القانون هو معالجة وضعية أملتتها ظروف خاصة مرت بها البلاد، وجعلها في إطارها القانوني، لكي يسمح بتنظيم العمران وتطهير قوائم طلبات السكن، بالإضافة إلى تمكين الخزينة العمومية من إيرادات إضافية. رغم كل هذا يبقى المواطن، يتنقل بين أروقة الإدارات للاستفسار عن ملفه، وفي بعض الحالات يمتنع رؤساء بعض الدوائر منح المواطنين مقررات التسوية، بالرغم من قبول ملفاتهم من طرف اللجان المختصة؛ وهذا يعتبر مخالفة للقانون وتعسفا في استعمال السلطة. هذه الظاهرة يعتمدها بعض رؤساء الدوائر في ولاية الشلف، وتعرف إجراءات دفع القروض المالية لوضعيات المشاريع تعقيدا كبيرا، مما أثر سلبا على السير الحسن للمصالح العمومية، حيث يتم التأشير على الصفقة أو الموافقة على الالتزام من طرف المراقب المالي، وبعد ذلك وبعد استنفاد الإجراءات الإدارية المعروفة والحصول على مقرر تسجيل وبعد الشروع في الإنجاز يتم الرجوع إلى المراقب المالي، في كل مرة يتم تقديم قروض الدفع على سبيل التأشير. إن هذا الإجراء الأخير نرى أنه لا جدوى منه، بحكم التأشير المسبق على الصفقة، التي استوفت كل الشروط القانونية؛ وبالتالي، نرى أنه من الضروري مراجعة هذه الإجراءات لإضفاء ليونة على التسيير وتخفيف حجم العمل المتكرر الذي يؤدي إلى تراكم الملفات؛ وبالتالي، يستحيل مراقبتها في وقتها القانوني والتدقيق في محتواها، وتعرف الكثير من المشاريع

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

تلكم، بعض النقاط التي أردت من خلالها تقديم تصور ولو مبسط حول القطاع المالي في الجزائر، وآمل أن تجد مجالا للأخذ بها، أو على الأقل ببعضها؛ شكرا لكم جميعا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة الآن للسيد حميد بوزكري، فليفضل مشكورا.

السيد حميد بوزكري: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،

السادة أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

سلام الله عليكم جميعا.

بعد اطلاعنا على الوثائق المرفقة بنص المشروع المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018، سجلنا تقريبا نفس الملاحظات المتكررة في الميزانيات السابقة. ففي مجال الضريبة لاحظنا استمرار الوضعية السلبية للتحصيل، وتبقى العملية دون تحقيق نتيجة مرضية، رغم تحسنها بالمقارنة مع سنة 2017، بمعدل 12.34٪، بمبلغ قدره 4506.41 مليار دج، كما سجل التهرب الضريبي، في شطره المتعلق بالرسم على القيمة المضافة، الحصة الأكبر من الديون الجبائية بقيمة 34.84٪، ثم حاصل الضرائب غير المباشرة بنسبة 18.79٪، كما تبقى إجراءات التحصيل الجبري لديون الضريبة دون جدوى، لانعدام الصرامة في تنفيذها، ربما تحتاج إلى نصوص قانونية أكثر ليونة، مع تحسين ظروف الأعوان المكلفين بالتحصيل وحمايتهم.

إن الوضع الاقتصادي للبلاد يفرض علينا المرور بأقصى سرعة إلى رقمنة قطاع المالية واستعمال التكنولوجيا في المعاملات التجارية، لما تضيفه من شفافية في تسيير حركة الأموال؛ وبالتالي، القضاء على الممارسات السلبية، كما نرى أنه من الضروري القضاء على «الشكارة» في المعاملات،

الصالحة للشرب، وفك العزلة والربط بالكهرباء والغاز، مع تحسين ظروف التمدرس وتقديم خدمات صحية معقولة. قبل الختام، أريد التوجه إلى الحكومة بضرورة النظر إلى وضعية عمال الإدماج الاجتماعي، الشبكة الاجتماعية، لأجل تمكينهم من الإدماج، على غرار موظفي عقود ما قبل التشغيل، لأنها حقيقة فئة تعاني منذ سنوات، من غير المعقول وغير المنصف عدم إدماجهم في مناصب قارة. هذا ما أردنا المساهمة به في إطار مناقشة مشروع هذا القانون، نشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد حميد بوزكري؛ الكلمة الآن للسيد عبد الحليم لطرش.

السيد عبد الحليم لطرش: شكرا. سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيدة والسيد ممثلا الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بداية، نشكر اللجنة المختصة على التقرير المعروض، وكل من ساهم في إثرائه، والشكر موصول كذلك إلى إطارات الدوائر الوزارية، المساهمة في تحضير مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس بالنيابة، بعد تصفحنا لمشروع هذا القانون وفي ظل المعطيات التي وردت به، فإننا نلاحظ تسجيل بعض المؤشرات الإيجابية مقارنة بسنة 2017، خاصة ما تعلق بانخفاض نسبة التضخم، لكن يبقى هذا غير كاف، في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي عاشتها الجزائر سنتي 2019 و2020، وانكماش مداخيل البلد. كما سجلنا في المقابل ارتفاعا في عجز الميزانية بمبلغ قدره 296.1 مليار دج، مقارنة بسنة 2017؛ كل هذه المؤشرات، سواء كانت إيجابية أو سلبية، يبقى من الضروري تحليلها ودراستها والعمل على تكميل ما هو إيجابي، وتصحيح ومعالجة العوامل المؤدية إلى المؤشرات السلبية.

ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية تأخرا وعدم الالتزام بالأجال التعاقدية، بسبب عدم نضج الدراسة أو تعرضها لعراقيل غير محتملة.

إن القيم المالية المرصودة لهذه المشاريع تتآكل مع مرور الزمن وتفقد قيمتها، خصوصا مع تراجع قيمة الدينار الذي فقد حوالي 50٪ من قيمته، مقابل الدولار، منذ سنة 2016 إلى يومنا هذا... أأكمل سيدي الرئيس؟

السيد الرئيس بالنيابة: نعم واصل، لديك دقيقة.

السيد حميد بوزكري: إن عدم احترام الأجال يرهق الأهداف المرجوة من المشروع ويزيد من صعوبة التجسيد، مثلما تشهده ولاية الشلف من ورشات لمشاريع، بعضها لمدة أكثر من 15 سنة، كمشروع الطريق المزدوج (تنس-شلف)، منذ سنة 2014، سد كاف الدير منذ سنة 2005، مستشفى الأمراض السرطانية ومستشفى عين مران منذ سنة 2008. وهذا الأخير، الأشغال به على وشك الانتهاء، ندعو مسؤولي القطاع إلى الإسراع لوضعه حيز الخدمة، لأن سكان المنطقة الغربية للولاية ينتظرون هذا المرفق بفارغ الصبر. كما أريد أن ألفت عنايتكم، وأنقل لكم انشغال ساكنة دائرة الزبوجة، لأجل تجسيد مشروع إنجاز ملعب ألعاب القوى بمختلف المرافق، حيث تم تسجيل المشروع سنة 2014، أختيرت المنطقة لمعايير علمية وتقنية بحثية، وسيكون هذا المركب قبلة لرياضيي النخبة لإقامة تربيصاتهم، لكن نسبة الإنجاز تراوح مكانها، نظرا للأشغال الإضافية الطارئة التي تحتاج إلى إعادة تقييم.

للإشارة، منطقة بيسة قدمت عدة عدائين، بمستوى عال، تألقوا على المستوى الوطني والقاري، كما رفعوا راية الوطن في الكثير من المحافل الدولية.

إن الضبابية في التسيير في بعض الصناديق الخاصة واللاعدل في توزيع اعتماداتها، خلق فوارق تنموية بين الولايات، نذكر منها: صندوق التضامن للجماعات المحلية والذي شهد توزيعا غير عادل للمبالغ المالية على الولايات، ولم تحظ ولاية الشلف من نصيبها كباقي الولايات، حيث تشهد العديد من البلديات اختلالات تنموية أثرت كثيرا على استقرار الساكنة، فمن الضروري إعادة النظر في الكثير من مناطق الظل بالولاية، خصوصا توفير المياه

السيد الوزير،

كما سبق، فإنني أطرح بعض التساؤلات، التالية:

1 - لقد انتقلنا في السنوات الأخيرة من دراسة قانون تسوية الميزانية (س - 3) إلى (س - 2)، وهذا شيء إيجابي، ونحن اليوم لا نطالب، في الوقت الراهن، بدراسة قانون تسوية ميزانية (س - 1)، لأننا نعلم أن العوامل التي تسمح بتحضيره غير متوفرة في الوقت القريب، لكننا نطالب أن يتم عرض مشروع هذا القانون مستقبلا قبل عرض مشروع قانون المالية، كما هو معمول به في بعض الدول.

2 - لقد ورد في تقرير مجلس المحاسبة عدة ملاحظات، منها القصور في تسيير الحسابات الخاصة، ومتابعتها وتقييمها، حتى أن هناك بعض الغموض في تبرير نفقاتها، مما أدى إلى غلق العديد منها بقانون المالية 2021، وهنا نتساءل بخصوص الصناديق المتبقية والسارية المفعول عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتفادي ارتكاب نفس الأخطاء بخصوص تسييرها؟

3 - لقد أكد تقرير مجلس المحاسبة كذلك أن نتائج التحصيل الجبائي والجمركي والأملاك الوطنية تظل غير مرضية سنة 2018، بسبب عدم تفعيل آليات الرقابة على المكلفين بالضريبة، بهدف الحد من التهرب من أداء الالتزامات الجبائية والجمركية، فما هي الإجراءات التي ستتخذها مصالحكم في هذا الإطار؟

4 - ما هي آثار صرف الأموال المطبوعة سنة 2018، في أعقاب اللجوء إلى التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الوطني، كما أنه لم يرد في التقرير تفاصيل كبرى عن كيفية صرفها؟

5 - من التوصيات التي وردت في تقرير مجلس المحاسبة تمويل المشاريع الناضجة فقط، وهذا ما جاء به قانون المالية 2021، والمصادق عليه مؤخرا، وهنا نتساءل عن مصير المشاريع غير المنتهية والتي تم إعادة تقييمها بمبالغ ضخمة؟ كما نتساءل ما هي المعايير التي يعتمد عليها في تحديد مصطلح المشاريع الناضجة؟

6 - منذ سنوات تداولت الحكومات المتعاقبة على تعويم سعر صرف الدينار الجزائري، كما عجزت هذه الحكومات عن القضاء على السوق الموازية لصرف العملة ولم تتمكن من فتح مكاتب للصرف، ولم تتمكن كذلك من كبح تهريب العملة وتضخيم الفواتير التي يستفيد منها

المستوردون باستغلال فارق الصرف بين البنك والسوق السوداء؛ وفي ظل الانخفاض المتتالي لقيمة الدينار، لماذا لا يتم اللجوء إلى تحرير سعر صرف الدينار، مع الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للمواطن وحماية الفئات الهشة والقدرة الشرائية؟

7 - آخر نقطة، لقد سمحت وزارة المالية، خلال السنوات القليلة الماضية، لمختلف الدوائر الوزارية، بتحويل عمال التوقيت الجزئي إلى التوقيت الكامل، لكن هناك بعض القطاعات الوزارية سمحت بتحويل ما نسبته 50٪ فقط من العمال، على غرار قطاع وزارة التضامن، وهنا نتساءل، متى يتم السماح بتحويل النسبة المتبقية من العمال إلى التوقيت الكامل؟

سيدي الرئيس بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير،

في الأخير، لقد عرفت ولاية جيجل مؤخرا فيضانات، أدت إلى إلحاق أضرار ببعض المنشآت، وهنا أستغل الفرصة لأشكر كل من ساهم في الوقوف من أجل إصلاح هذه الأضرار، من سلطات محلية ومتطوعين من مؤسسات أشغال ومواطنين، في انتظار مساهمات السلطات المركزية، قصد تخصيص أظرفة مالية من أجل القيام بعملية الصيانة... وهنا أرجو من سيادتكم تبليغ انشغالنا إلى السيد وزير الأشغال العمومية، بخصوص جسر الملاقي ببلدية العنصر، والذي انهار سنة 2018 بسبب الفيضانات، وعزل أكثر من 30 ألف مواطن، والمسالك المفتوحة مؤقتا الآن لتعويضه مهددة كذلك في ظل الظروف المناخية الحالية، علما أن لقاءنا كمجموعة نواب عن ولاية جيجل للبرلمان بغرفته مع وزير القطاع، شهر فيفري 2020، أسفرت عن وعود من أجل تخصيص غلاف مالي لإنجاز هذا الجسر لكنها لم تتحقق على أرض الواقع إلى يومنا هذا! شكرا، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد

محمد الواد، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الواد: شكرا للسيد الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد؛

والهضاب العليا منها: ولاية النعامة وحتى بشار وتندوف، طريق تستعمله الشاحنات وخصوصا التي تنقل الوقود، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد الواد؛ الكلمة الآن للسيد محمد قطشة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد قطشة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر، معالي الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، أسرة الإعلام والصحافة، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018، يعتبر وثيقة تلخص ظروف تنفيذ الميزانية وقانون المالية للسنة المعنية، ويتعلق أيضا بتقييم شروط استعمال المسيرين المعنيين للاعتمادات المرصودة للميزانية، مقارنة مع الموازنة التي حددتها السلطات المعنية، وتخضع هذه الوثيقة إلى تقييم مجلس المحاسبة، يستخلصها من أهم المعايير والملاحظات والتعقيبات ويساهم باقتراحاته وإصدار توصيات، قصد البحث عن التصحيحات والتعديلات الضرورية لتطوير تسيير المالية العمومية.

من هذا المنطلق، واستنادا على تقرير مجلس المحاسبة، لوحظ وككل سنة تكرار نقائص تؤثر سلبا على نجاعة وفعالية تسيير المال العام ومن أهمها: نقص النضج في الدراسات وهذا يخالف أحكام المرسوم التنفيذي 98 - 227 المؤرخ في 14 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل والمتمم، كذلك برمجة المشاريع نتج عنها إعادة التقييم المتكرر، التأخر في تنفيذ البرامج المسجلة، اللجوء المتكرر من سنة إلى أخرى إلى تصحيح اعتمادات ميزانيات هيئات وزارية، هو إشارة على نقص التقديرات الميزانية، وبالمقابل فإن الاقتطاعات المتكررة والبواقى الكبيرة من الاعتمادات على مستوى الميزانية العامة أو ميزانيات الهيئة المستفيدة من الإعانات لدليل على المبالغة في تقدير الميزانية.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيدات والسادة الوزراء الأفاضل، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أسرة الصحافة والإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يمثل مشروع القانون المعروض أمامنا اليوم مرآة عاكسة لنتائج تنفيذ ما جاء في قانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2018، كما يندرج مشروع هذا القانون المتضمن تسوية الميزانية، في إطار الرقابة البعدية أو اللاحقة التي تمارسها السلطة التشريعية على عمل السلطة التنفيذية. وإن كانت المدة التي تفصل بين التنفيذ والرقابة تقدر بسنتين، فإننا نأمل حقا - كما قال السيد الوزير - أن تقلص المدة إلى سنة واحدة، إضفاء لمزيد من الشفافية في التسيير. وهنا أردت الإشارة إلى نقطة واحدة ووحيدة، إلا أنه وعلى الرغم من أن المؤشرات التي جاء بها مشروع القانون هذا كانت مطمئنة ومريحة، إلا أن التصحيحات والتعديلات الضرورية لتحسين تسيير المالية العمومية يبقى من الواجب اتباعها، إذ يستوجب بلوغ هذه الغاية السعي إلى التجسيد الأمثل والميداني للتعهدات المالية ولطبيعة المشاريع المقترح القيام بها خلال السنة المعنية، كل ذلك بما يسمح بالحفاظ على النمو الاقتصادي ومناصب الشغل.

أختم وأقول، ونحن على أبواب استقبال سنة 2021، نسأل الله تعالى أن تكون سنة أحسن من التي سبقتها، وأن تكون جائحة كورونا سحابة عابرة وإن طالت، كما نسأل أن يحفظ الجزائر من كل أذى ومكروه، وأن يحفظ شعبها وأن يشفي رئيسها ويعلي شأنه وأن يوفقه لمواصلة استكمال ورشة الإصلاح الكبرى التي باشروها، وتجسدت أولى لبناتها بالاستفتاء على الدستور، كما أدعو الجميع إلى وضع اليد في اليد كالبنيان المرصوص وذلك لمصلحة الجزائر فقط.

وأخيرا، لدي انشغال فيما يخص الطريق الوطني رقم 22 (RN 22) الرابط بين مدينة تلمسان ومدينة سبدو، على مسافة 10 أو 15 كلم، المنطقة المسماة زاريفط، وهي عبارة عن منحرجات خطيرة ولقد طالبنا مرارا بتوسيع هذا الطريق على مسافة 10 كلم خاصة وكما قلت إنها صعبة، وذلك بين مدينة تلمسان ومدينة تني، لكن إلى حد الآن لم نر شيئا، ولا ننسى بأن هذا الطريق هو الذي يمол الجنوب

فيما يخص وزارة الموارد المائية:

أدى نقص نضج العمليات للتجهيز العمومي من جهة، والتأخر في تنفيذ المشاريع من جهة أخرى، إلى إحداث جملة من التغييرات على هيكلية العمليات، وبصفة متكررة للعديد من رخص البرامج، وذلك أثناء فترة تطوير المشاريع ونجم عنها ارتفاع تكاليف المشاريع في الكثير من الحالات. وفي هذا الصدد، ورغم رصد الدولة لمبالغ معتبرة، تعاني بلدية مسعد، ولاية الجلفة، وهذا انشغال ألتمس من معالي الوزير، أن يوصله إلى معالي السيد وزير الموارد المائية، وهذا للقضاء على أزمة العطش التي تعاني منها بلدية مسعد، للعلم أنه تم إنجاز أربع آبار، ولم تدخل حيز الخدمة للقضاء على هذه الأزمة.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد بوجمعة زفان، فليتفضل مشكورا.

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة إدارات الوزارتين،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بما أن مشروع قانون تسوية ميزانية 2018، يعتبر العامل الأساسي الذي يحدد النتائج المرتبطة بتنفيذ قانون المالية وقانون المالية التكميلي للسنة المعنية، حيث يبرز المعطيات الموضوعية التي تبين الإيجابيات والسلبيات أثناء الممارسات الفعلية والإجراءات العملية لتنفيذ الميزانية، حسب القوانين والإجراءات المحددة لذلك، ومن ثم يظهر الفرق بين الإيرادات والنفقات الخاصة بالميزانية العامة للدولة، وكذلك النتائج التي تبين مدى تنفيذ العمليات المرتبطة بالحسابات الخاصة بالخزينة، فضلا عن التغييرات الخاصة بالاقتراض والمساهمة.

سيدي الرئيس بالنيابة،

إن كل ما تم ذكره يمكن السلطة التشريعية من معرفة مكشوف الخزينة المتاح، وذلك قصد القيام بالرقابة على عمل السلطة التنفيذية وتقييم نتائجها في تنفيذ قانون المالية للسنة المعنية.

وفي هذا الصدد، يندرج اقتراحنا أن يتم البحث عن أسلوب أكثر دقة لمعالجة النقائص المسجلة في السنة المعنية، من أجل تفاديها في السنة الموالية، خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع التنموية ومشاريع الاستثمار التي تخلق مناصب العمل للشباب المتخرجين من الجامعات ومعاهد التكوين.

سيدي الرئيس بالنيابة،

وحتى لا تذهب الجهود المبذولة من طرف الحكومة هكذا، فيما يتعلق بجعل الولايات المنتدبة حقيقة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، تلبية لحلم مواطني هذه الولايات، إسمحوا لي أن نستغل هذه السانحة، وأن نذكر ونؤكد، في نفس الوقت، على اقتراحنا أثناء مناقشة قانون المالية لسنة 2021، حول ضرورة إعطاء الأهمية الخاصة والبحث عن الصيغة الأكثر ملاءمة، التي تسمح بالتكفل بملف تشغيل الشباب، ومواصلة ترقية المؤهلين والعمل على توفير فرص أكثر للتوظيف، وكذا الاعتناء بالفئة الهشة ذات الدخل المحدود، وذلك من خلال العمل على رصد المبالغ المالية والقيام بالإجراءات التي تمكن من تطبيق القانون المصادق عليه من طرف مجلسنا، والمتعلق بترقية الولايات المنتدبة، ابتداء من الفاتح جانفي الذي تفصلنا عنه أيام معدودة فقط؛ وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد بوجمعة زفان، السيد عبد المجيد مختار قدم التدخل الخاص به كتابيا؛ وعليه تنتقل مباشرة إلى السيد محمود قيساري، فليتفضل مشكورا.

السيد محمود قيساري: شكرا للسيد الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد؛

سأخاطبكم، السيد الوزير، تارة كوزير للمالية وكعضو للحكومة تارة أخرى.

أولا، نبدأ بغرامة الكمامة الفردية التي تؤرق العديد من المواطنين، يعني أنها تفتقر لأي سند علمي أو طبي لإلزامية المواطن لبس الكمامة، وحيدا منفردا داخل سيارته، نريد سندا صحيا لهذا الأمر.

الشيء الآخر، نريد منكم أن تعطونا نسبة البطالة لهذه السنة، نريد أيضا تفسيراً لتهايوي قيمة الدينار، سيدي، هل هي استراتيجية منتهجة من طرفكم؟ نتمنى شرحها، أم بين قوسين، هربت من بين أيديكم يا أخي؟ الشيء الآخر، نرى وبقوة تأكل احتياطي الصرف وبشكل رهيب، ويفتقد إلى الكثير من الشفافية، في هذا الصدد، نريد الشفافية في معرفة مدى تأكل احتياطي الصرف.

سيدي، هناك قاعدة صريحة في الفلسفة، وهي «أن رأس المال جبان»، ونحن نرى مؤخرا إقحام الاقتصاد وإقحام قوت الجزائريين في التجاذبات السياسية، يعني، نطالب ألا يقحم الاقتصاد ولا رجال الأعمال وألا يقحم قوت الجزائريين في التجاذبات السياسية، هذا من جهة، ونريد أن نعرف استراتيجيتكم لوقف هجرة رجال الأعمال، رأينا الكثير من رجال الأعمال يهاجرون، والوجهة إلى تركيا خاصة، نعرف أن رأس المال يذهب حيث يوجد الاستقرار السياسي، نعرف أنه نزيه حاد، لما نقول هجرة رجال الأعمال يعني نزيه رأس المال، ما هي سياستكم وما هي خططكم واستراتيجيتكم لوقف ذلك؟

سيدي، يراد هنا تسوية ميزانية 2018، هاته الميزانية التي كانت سنتها محل لغط، وكانت فتيلة للاحتجاجات، وكانت غضبا للبرلمان، وحتى أننا نتذكر الأخت الوزيرة بمقولتها الشهيرة: «الشعب لم يكن فرحان بهذا القانون لسنة 2018» وبالتالي بالنسبة لتسوية مشروع هذا القانون، نرى أن الأشخاص الذين اشتغلوا على هذا القانون في 2018 كلهم مدانون لدى العدالة فكيف نأتي اليوم لنسوي لهم الميزانية؟! هل هي تبرئة منا لهم؟ أم هي تبرئة المدان من طرفنا، أم إدانة البريء من طرف القضاء؟! وهنا نحن في تناقض! نسوي ميزانية الناس الذين يحاكمون من أجلها «يشارعو عليها» كما يقال بالدارجة، وهذه من جهة أخرى.

سيدي، بالنسبة لدفاتر الشروط، وها أنا الآن أحاطبكم كعضو للحكومة، دفتر الشروط نحن ننتظره منذ سنة، لم نر دفتر الشروط هذا، هذا الشيء الأول؛ الشيء الثاني، وزير الصناعة صرح منذ قليل بتوقيفه لقانون مرر في البرلمان

بغرفتيه، وهو السماح باستيراد السيارات الأقل من 3 سنوات، هذا التوقيف بعد تعديا صارخا على صلاحيات البرلمان، وصلاحياته هو، حيث إن هذا قانون والقانون لا يبطله إلا قانون آخر؛ وبالتالي، أصبح وزير الصناعة عضوا لهيئة تنفيذية وعضوا لهيئة تشريعية، وكما يقال أصبحنا نرى أنه هو الحكم وهو الخصم!! هذا القانون مرر ونحن نطالب بتطبيقه في الحين، ودفتر الشروط هذا نرى أنه لن يحضر، خاصة المتعلق بصناعة السيارات، هذه الصناعة تحتاج على الأقل إلى 10 أو 8 سنوات حتى نصل إلى صناعة نهائية. من الآن وعلى مدى 10 سنوات. سوق السيارات ملتهب، فالسيارات قديمة، مهترئة، لكن أسعارها ملتهبة، إلى متى والمواطن يدفع؟! نحن نطالب بتطبيق القانون والصلاحيات، فإذا كان عنده تحفظ على القانون يرجع إلى البرلمان ولا يتجاوز صلاحياته، هذا ما نريده وشكرا سيدي الوزير.

(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للسيد نور الدين بالأطرش، فليفضل مشكورا.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا؛ سلام الله عليكم جميعا.

ونحن نتكلم بصدد الميزانية، سوف أخوض في أمور لها صلة بهذه الميزانية، وكثيرا ما نطيل الخطابات وإطالة العهد مع الوطن، ونتكلم أيضا عن الثقة بين المواطن والسلطة. إن الجمهورية الجديدة إنما هي الجمهورية التي تستفيد من إيجابيات الماضي وتحقق وتحرم على نفسها الممارسات السلبية الماضية، هي جمهورية تجعل من الصدق والثقة والمصارحة عنوانا وشعارا لها وعملة جارية.

كثيرا أيضا ما نطيل الخطابات - كما قلت - عن تلك الثقة بين المواطن والسلطة، فالمواطن يبحث دائما عن سبل العيش البسيطة في وطنه، كيف وأي منطق يقبل أن نصدر مواردنا الطبيعية ولا نستفيد منها؟ وأي منطق أيضا يقبل أن نستهلك مواد مستهلكة، معلبة، مستوردة، جاهزة، في إطار تنمية مؤجلة وموارد بلادنا معطلة؟! وما معنى أننا نصدر الكهرباء والانقطاعات دائمة ومتكررة، حتى انتابنا الخوف وعقدة كهربائية ننتظر دائما

انقطاعه؟

ما معنى أيضا أننا نصدر الغاز إلى أوروبا وأنبوبة يمر على قرى والبرد يحاصر شعبه؟

أي معنى - أيضا - أن نربط كل الشبكات بالماء الشروب ويصل إلى البيوت متغيرا لونه ويصل أيضا طعمه خائبا ثم نكلف أنفسنا عناء تسديد الفواتير؟

وأي معنى للتكلم عن التنمية خارج المحروقات؟ وفي هذا الصدد، أردت أن أفتح قوسا حول محطة في ولاية مستغانم، عتادها وآلاتها يتأكلها الزمن ولم نكلف أنفسنا عناء حمايتها أو الإسراع بهذا المشروع المتأخر منذ 3 سنوات، هذا المشروع الذي من شأنه أن يمتص البطالة وأن يشغل الشباب، وأن يجعل القطيعة مع الانقطاعات المتكررة للكهرباء، ثم نفكر بعد ذلك مليا في تصدير الكهرباء.

دائما ما نتكلم عن الأغلبية في وطننا وهي فئة الشباب، هذا الشباب لما يرى أبناء وطنه من الناجحين في دائرة التهميش، يمل من السياسة المنتهجة في وطنه، هذا الشباب الذي لم نثق فيه بصدق، وجعلنا ابتكاراته وجعلنا تفكيره خارج منطق السياسة المنتهجة.

دعوني أقول أيضا يا سادة، بأن الجزائر اليوم بحاجة إلى كل مواردها، وبحاجة إلى سواعد أبنائها داخل الوطن وخارج الوطن، الحكومة لا بد أن تبحث عن تحقيق المؤهلات المتاحة لها، في إطار الرهانات التي لا تقبل التأجيل.

كنا دائما نتكلم عن مناطق الظل، وما معنى أن نتحدث عن تنمية خارج المحروقات ولم نجعل من الزراعة والسياحة أولوية الأولويات؟ كما فهم ذلك أجدادنا - كما قلت ذلك سابقا - من جدد وجدات، كنا نعددهم أميين وأميات، تعلموا أن معركة التحرير تبدأ أيضا من إنتاج القمح والشعير، فأبدعوا في محراث خشبي خرافي، واستبدلنا القمح بتركيب السيارات ونفخ العجلات.

لماذا همشنا محو الأمية ومعلمي محو الأمية بداعي الكورونا؟

المصادقة على هذا المشروع، يا سادة، ليس انتصارا، إنما هو تأشيرة للاختبار، بعيدا عن سخاء الآبار، والاختبار الأكبر... دقيقة سيدي الرئيس بالنيابة..

السيد الوزير،

نعود إليكم فيما يخص محطة توليد الكهرباء المتواجدة في مستغانم، هذه المحطة عرفت تأخيرا لمدة سنوات، أتمنى،

سيدي الوزير، أن تأخذوا هذا المطلب على محمل الجد، وأن تولوا هذا المشروع الذي طال انتظاره، عتاده وآلاته تتأكلها لحد الآن العوامل الطبيعية. وبالتالي، لا بد أن تتدخلوا في هذا المشروع وإنهاء أزمته في أقرب الآجال، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة الآن لآخر متدخل وهو السيد ساعد عروس، فليفضل مشكورا.

السيد ساعد عروس: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيد وزير المالية مثل الحكومة، والوفد المرافق له،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان والوفد المرافق لها،

أساتذتي، أعضاء مجلس الأمة، كل واحد باسمه،

السادة ممثلو وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة،

السادة إطارات وموظفو مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيد الوزير،

تواجه الجزائر واحدة من أسوء الأزمات الاقتصادية، التي مرت بها في تاريخها، في ظل انخفاض عائدات النفط، بسبب تراجع أسعار المحروقات، حيث فقدت أكثر من 40٪ من مداخيلها هذا العام، مقارنة مع سنة 2019، وتزامن الانخفاض مع تداعيات جائحة كورونا التي فاقمت المشاكل الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة الدينار وارتفاع التضخم وانهايار الاحتياطات الأجنبية، وتوقف عديد الشركات عن العمل.

سيادة الرئيس بالنيابة،

السيد الوزير،

دخلت الجزائر العام الجديد وهي مثقلة بأزمة كورونا، وتراجع النشاط الاقتصادي، وفق البيانات الرسمية، جراء الغلق الذي أقرته الحكومة، منذ شهر مارس، ومس بالأخص قطاعات حيوية كالأشغال العمومية والبناء والنقل والتجارة، إلى جانب تراجع عائدات النفط وما خلفته من آثار سلبية على القطاعات العامة والخاصة، أما العلامة الكبرى فكانت من نصيب الفلاحة.

سيدي الرئيس بالنيابة،

سيدي الوزير،

لقد حقق القطاع الفلاحي في العام الجاري قفزة في كميات إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية ونوعيتها، وأكدت المؤشرات الإيجابية التي سجلها هذا القطاع الحيوي عدم تأثره بتداعيات الجائحة الكونية، التي ضربت الاقتصاد العالمي.

إن تقديرات المصالح الفلاحية قدرت تجاوز الناتج الداخلي الخام لقيمة الإنتاج الفلاحي للعام الجاري عتبة 25 مليار دولار، مقابل 23 مليار دولار في الموسم الفلاحي للعام الماضي، فقطاع الفلاحة فرض نفسه كقطاع استراتيجي في اقتصاد البلاد، بفضل موارده البشرية والطبيعية، بما يضمن الأمن الغذائي، حتى في ظل الظروف الصحية الصعبة التي مرت بها الجزائر.

وعليه، سيدي الوزير، شجعوا الاستثمار في الفلاحة والمحاصيل، وسعوا نطاق زراعتها، خاصة في المناطق النائية؛ وعلى الحكومة أن تشجع الفلاح، إمنحوا له جملة من التحفيزات الجبائية، إسمحوا لهم بحفر الآبار الارتوازية، إمنحوا لهم الفرص بفوائد معقولة، شجعوهم على خوض تجربة التصدير للخارج وسوف ترون العجب!

سيدي الرئيس بالنيابة،

سيدي الوزير،

لقد تطرقتم للإطار الاقتصادي الكلي المعتمد في قانون المالية لسنة 2018، ونتائج تنفيذه، إذ تم تحضيره ضمن سياق خاص تميز بتقليص الإيرادات المالية، إثر التراجع المحسوس للمواد الطاقوية على المستوى الدولي، حيث اضطرت الدولة إلى اتخاذ جملة من التدابير الجبائية والميزانية، بهدف تحسين الإيرادات وترشيد النفقات، من أجل الحفاظ على التوازنات الاقتصادية لتحسين النمو.

سيدي الرئيس بالنيابة،

سيدي الوزير،

ولتجنب التكرار، فإننا نثمن ما جاء في تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وما تضمنه من ملاحظات وتوصيات واستنتاجات مجلس المحاسبة، الذي نتمنى أن يكون له دور فعال في هذا الشأن.

سيدي الرئيس بالنيابة،

سيدي الوزير،

إن مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018، له نفس الاختلالات المسجلة للأسباب التالية:

- الاعتماد شبه الكلي على عائدات المحروقات.
- إعادة التقويم المالي للمشاريع الكبرى.
- ضعف منظومة التحصيل الضريبي.
- التهرب الضريبي.
- الاستيراد المفرط.
- تضخيم الفواتير.
- تقهقر العملة الوطنية.

لقد ورثتم عن الحكومات السابقة ما لا يحمد عقباه، ولذلك عليكم - سيدي الوزير - فتح الملفات الإصلاحية، والمضي قدما في هيكلة الاقتصاد، لأن المعالجة الظرفية لا يمكن أن تستمر، ولا يمكن تحقيق التقويم الاقتصادي دون القيام بتلك الإصلاحات.

سيادة الرئيس بالنيابة،

ستمر هذه السنة بجراحها وآلامها فيما فقدناه من عزيز علينا، بسبب هذا الوباء أو غيره، والسلامة لكل مصاب مريض، ستمر هذه السنة والشعب الجزائري يودعها بكل ما فيها من مرها وحلوها، وستغدو مجرد ذكرى في صفحة الماضي، إن شاء الله، ستمر هذه السنة بكل ما حملته من صعوبات جمّة، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ستمر هذه السنة مع كل ما شكلته من اضطرابات أثرت على الحياة اليومية للجزائريين، بسبب هذه الجائحة وما خلفته من ركود اقتصادي وجمود تجاري. ستأتي السنة الجديدة، إن شاء الله، ويعود الرئيس إلى أرض الوطن، سالما بجانب شعبه الذي أظهر تعاطفا وتضامنا معه، وسيعود الأمل، ستأتي السنة الجديدة لنواصل معا مسار بناء الجزائر الجديدة، في ظل القيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، والمضي قدما نحو بناء الجزائر التي حلم بها الشهداء.

زميلاتي، زملائي، لكم مني كل الحب والتقدير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد ساعد عروس؛ بعدما استمعنا إلى جملة الأسئلة والتدخلات المطروحة من طرف أعضاء مجلس الأمة، نسأل الآن السيد الوزير إذا كان جاهزا للرد على هذه الأسئلة أن يتفضل، وأدعو الإخوان الذين طرحوا الأسئلة بصفة خاصة للعودة إلى

أماكنهم لسماع الأجوبة، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير المالية: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة،  
بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة  
والسلام على سيدنا محمد، أشرف الأنبياء والمرسلين  
وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، الفاضل،  
معالي السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،  
السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضاؤها  
الأفاضل،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات  
والأفاضل،

السيدات والسادة إدارات الدولة الأكارم،  
السيدات والسادة أسرة الإعلام الكرام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
سوف أحاول أن أجيب قدر الإمكان عن مختلف  
التدخلات القيمة، التي جاء بها الإخوة أعضاء مجلس  
الأمة الأفاضل.

فبعد دراسة مشروع قانون تسوية الميزانية للسنة المالية  
2018، والمناقشات الغنية التي تبتها؛ أريد، أولاً، أن أشكر  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، الذين  
تقدموا بتدخلاتهم في كل مناسبة مماثلة، إذ قدموا قيمة  
مضافة أكيدة، تعتبر بالنسبة لنا مرجعاً نعمل عليه لتحسين  
تسيير المال العام، ولقد كانت للتدخلات الثرية لأعضاء  
لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية الأثر البالغ لتحسين من  
أدائنا، خاصة في السنة المالية القادمة 2021، حيث سوف  
نأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات التي أسديت لنا.

أوجه كذلك، تشكراتي إلى قضاة مجلس المحاسبة على  
مساهمتهم الإيجابية والمقتضبة في دراسة مشروع قانون  
تسوية الميزانية، من خلال تقريرهم التقييمي، خاصة أنه في  
السنوات الأخيرة تم إرفاق هذا التقرير بملحق يتضمن تقييماً  
شاملاً لتسيير النفقات العمومية خلال السنة المالية المعتبرة،  
والذي سمح للأمين بالصرف بتقديم كل التوضيحات  
اللازمة، إجابة عن الملاحظات الناتجة عن تسييرهم الخاص،  
ومن المبين أن الملاحظات والتوصيات المقدمة من قبل كل  
البرلمانيين بالغرفتين، وقضاة مجلس المحاسبة تمثل العديد من  
التوجيهات التي تشكل قاعدة لتحسين التحكم في التقدير

الميزانياتي وإجراءات التسيير، وفقاً للأحكام التشريعية  
والتنظيمية والإجراءات المعمول بها.

قبل التطرق إلى الأسئلة المتعلقة بمشروع قانون تسوية  
الميزانية لسنة 2018، وبعض الأسئلة الخاصة بمختلف  
القطاعات، أود الإشارة إلى أن النتائج المحاسبية لتنفيذ  
قانون المالية الحالي، المتعلقة بالسنة المالية 2018، لم تثر أي  
اعتراض من قبل مجلس المحاسبة.

صحيح أنه كالعادة أبدت بعض الملاحظات، لكنها  
تعتبر في معظم الأحيان إدارية وإجرائية وليست محاسبية،  
وقد تم التكفل بها على مستوى مصالح وزارة المالية.

وفيما يخص تدخلات السادة أعضاء هذا المجلس  
الموقر، والتي تبين العديد من الانشغالات التي تضاف إلى  
انشغالات مجلس المحاسبة، فيجدر التحديد أنه تم التطرق  
إلى العديد منها سابقاً، وحظيت بالشروحات اللازمة.

وقد لاحظت من خلال تقرير السيد مقرر لجنة الشؤون  
الاقتصادية والمالية، أنه تم الرد على مجمل أو بعض  
الانشغالات التي تفضلتم بطرحها حالياً، ويبدو أن الطابع  
المتكرر لهاته الانشغالات يعكس القلق المرتبط بفكرة  
أن هذه الانشغالات لم تؤخذ بعين الاعتبار بالرغم من  
أهميتها.

في هذا الصدد، أود أن أؤكد لكم أن التوصيات الموصفة  
من قبل البرلمانين ومجلس المحاسبة، تعد موضوع اهتمام  
خاص على مستوى الحكومة وعلى مستوى وزارة المالية  
خاصة، وأشير في هذا السياق بعنوان كل سنة مالية،  
أن جميع الدوائر الوزارية مدعوة إلى تقديم إجابات عن  
الملاحظات التي تبديها هذه المؤسسة الموقرة، واضطلاعها  
بصفة شاملة بالإجراءات التي تم الشروع فيها بالتحديد  
لتدارك النقائص والمخالفات المسجلة.

وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من مضمون الملاحظات  
الراجعة لنقائص نظام تسيير المالية العامة الحالي وجد حله  
في الإصلاحات المتتمة، التي شرعت فيها مصالح وزارة  
المالية، تطبيقاً للقانون العضوي 18 - 15 المؤرخ في 2 سبتمبر  
2018، الذي يشكل قاعدة للمالية العمومية الحديثة.

أولاً، عن الإصلاح الميزانياتي:

فيجدر بنا التذكير بأن هذا الإصلاح يهدف إلى الانتقال  
من التقييد الميزانياتي المبني على الوسائل إلى التقييد  
الميزانياتي المرتكز على النتائج، حيث اتخذت مصالح وزارة

- بالنسبة للمعايير المحاسبية: فتمثل الأعمال الخاصة والمتعلقة بالمعايير المحاسبية المضطلع بها في هذا المجال، في تحديد وإعداد 17 معيارا دوليا، يناسب السياق الوطني.

- بالنسبة لتصميم الأعمال: فعلى أساس المعايير المذكورة سابقا وتشخيص النظام المعمول به، تم إعداد مشاريع تمهيدية للمخططات المحاسبية، ومخططات الكتابات في الحقوق المعاينة لمحاسبة الدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الإدارية التابعة، بإدراج مدونات جديدة للحسابات؛ وتحل الأنظمة الجديدة موضوع تشاور مع الأطراف المعنية قبل الانتهاء منها.

- فيما يخص النصوص التشريعية والتنظيمية: فإن مشروع مراجعة القانون حول المحاسبة العمومية في طور الإنجاز وسوف ننتهي منه قريبا، إن شاء الله، كما سيتم الشروع في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بها بمجرد الانتهاء من وضع النظام الجديد، وقد حددناها في هذا السداسي الأول من سنة 2021، إن شاء الله، وستخصص سنة 2021، فيما يخص الإصلاحات الميزانية والمالية في:

- وضع صيغة نهائية للنظام المحاسبي الجديد.
- إعداد دليل إجراءات لهذا النظام.
- إختبار النظام.
- وأخيرا، التعميم والتكوين على مستوى الوزارات وكل المؤسسات التابعة.

وسيتم تنفيذ الإصلاح الجديد في سنة 2023، وفقا للمادة 89 من القانون العضوي رقم 18 - 15، المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية.

- بالنسبة لعصرنة المالية العمومية:

فسيسمح تصميم النظام المدمج لتسيير الميزانية بالتكفل بالأنظمة الميزانية والمحاسبية المحددة، وسيسمح هذا العمل أساسا بـ:

- تحسين الشفافية والرقابة الداخلية لتنفيذ النفقات العمومية، واسترجاع المعلومات في أحسن الآجال، بتحسين حوكمة المالية العمومية.
- وفيما يخص السنة المالية 2018، فالملاحظات المثارة، خاصة أثناء مناقشة مشروع هذا القانون على مستوى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة الموقر، تمحورت حول النقاط التالية:
- فيما يخص الملاحظة المتعلقة بعدم التحكم في

المالية سلسلة من التدابير، ذلك منذ نشر القانون العضوي المتعلق بقانون المالية، أو قوانين المالية 15 - 18، ويتعلق الأمر خاصة بما يلي:

- 1- إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بتطبيق القانون العضوي الجديد، والتي عددها 12 نصا، وقد تم الإمضاء على 11 نصا، وبقي نص أخير، سوف نمرره في مجلس الحكومة المقبل، إن شاء الله.
  - 2- تطوير أنظمة المعلومات المتعلقة بإعداد ومتابعة تنفيذ قوانين المالية، وهذا الإطار هو في طور الإنجاز، وسوف تتمه في الأيام المقبلة، إن شاء الله.
  - 3- تعميم الإطار الميزانياتي الجديد، من خلال تنظيم الندوات والاجتماعات للتحسيس بأهمية هذا الإطار الميزانياتي الجديد.
  - 4- وأخيرا، القيام بأعمال لإعداد ميزانيات البرامج على مستوى كل الدوائر الوزارية والمؤسسات التابعة للدولة.
- ثانيا، فيما يخص الإصلاح المحاسبي:
- يعتبر أحد أسس الإصلاح الميزانياتي، فهذا الإصلاح يهدف بالدرجة الأولى إلى الانتقال من المحاسبة النقدية، أي التحصيلات والإنفاقات إلى محاسبة الحقوق المعاينة، التي تكمل المحاسبة الميزانية، أي على أساس النقود، من خلال المحاسبة العامة التي تدرج الالتزامات، أي الحقوق والالتزامات وكذا الأصول الثابتة، ومن خلال المحاسبة التحليلية، التي تسمح بحساب تكاليف المصالح العمومية المقدمة من قبل الدولة، ويتمثل الهدف من هذا النظام الجديد، أي النظام المحاسباتي في تحسين الأداء، من خلال حسن الحكم الرشيد، بفضل لاسيما:
- 1- نوعية أفضل للتقديرات، من خلال التكفل بجزء من التكاليف المؤجلة، عند برمجة وتنفيذ ميزانية الدولة.
  - 2- وضعية مسؤوليات كل المتدخلين في مسار الإيرادات والنفقات العامة للدولة، وذلك منذ الفعل المسبب إلى غاية التنفيذ، وكذا إدراج المزيد من الشفافية، خلال التتبع في جمع واستعمال الأموال العمومية.
  - 3- تقديم معلومة جيدة تسمح بتحسين تسيير الأصول ورأس المال العامل، بما فيها الديون، المستحقات والمخزونات.
  - 4- تسيير أحسن لخزينة الدولة.
- وشملت الأعمال المضطلع بها لتنفيذ النظام المحاسبي للحقوق المعاينة ما يلي:

التقديرات الميزانية، فيجدر التذكير بما يلي:

1- بالنسبة للإطار الاقتصادي الكلي، فبغية تحديد مختلف المداخل، لاسيما الجبائية منها، خلال السنة المالية المقبلة، تعتمد وزارة المالية على طرق اقتصادية قياسية، معروفة ومستعملة من قبل وزارات المالية لمعظم الدول، وكذا المؤسسات المالية والمنظمات الدولية للتنمية، المعترف بها والمتعارف عليها؛ وإن التقدير الدقيق للموارد المالية والنقدية يتطلب التحكم في كافة المتغيرات الاقتصادية والنقدية، التي تؤثر على الدخل الوطني والتغيرات الاقتصادية التي قد تطرأ على الاقتصاد الوطني؛ وبالتالي، تؤثر على الموارد المالية للدول والبنوك المركزية لهذه الدول. وعلى الرغم من صعوبة تقييم بعض الإيرادات، باستخدام طرق التقدير، فإن وزارة المالية في الجزائر تعتمد طرق تقدير بديلة، أي طريقة التقدير المباشرة، وطريقة السنة قبل الأخيرة، وطريقة الزيادة أو النقص النسبي، وكذا طريقة التقدير المتواصل.

والتوقعات تبقى في الأخير توقعات، ولا يمكن أن تتطابق مع الأرقام المنجزة مهما كان، ومع ذلك فإن هوامش الخطأ في تنبؤ وتقدير المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية تبقى معقولة، ونعتقد أن الفوارق بين التوقعات والإنجازات في تقديرات مجاميع المحاسبة الوطنية تظل مقبولة عند مقارنتها - أي هذه الفوارق - مع توقعات البلدان الأخرى، وخاصة بلدان الجوار.

- فيما يخص إعداد الميزانية:

فيجدر التذكير، أولاً، أن التقديرات الميزانية تدرج في الإطار الإجمالي للمدى المتوسط الذي يأخذ بعين الاعتبار احترام التوازنات المالية الكبرى اللازمة فيما يخص استمرارية قدرات الدولة في ضمان التكفل بالطلب والخدمات العمومية.

ويتم إنشاء هذه التقديرات الميزانية على أساس نتائج الاقتراحات المقدمة من قبل الأمرين بالصرف، مع الأخذ بعين الاعتبار وتيرة ونسبة استهلاك الاعتمادات الممنوحة للسنوات السابقة، والأولويات التي يحددها برنامج الحكومة، وكذا خصوصيات طرق تسيير الاعتمادات المتعلقة ببعض الأعمال المقترحة.

يمكن لبعض الوضعيات غير المتوقعة أن تتدخل خلال السنة وتفرض التكفل بها. وفي هذه الحالة، يتم اللجوء

إلى ميزانية الأعباء المشتركة التي تمثل احتياطاتها المجمعة إجراء وقائياً للتغطية المالية للوضعيات من هذا النوع، ولا يمكننا بالتالي إدراجها في إطار الميزانية القطاعية.

وبطبيعة الحال، يتم تنفيذ ميزانية الأعباء المشتركة، وفقاً للإجراءات الميزانية، بل وفقاً للإجراءات الأكثر شدة، وهذا حسب ما هو منصوص، بموجب القانون رقم 84 - 17، المتعلق بقوانين المالية، وهذا التنفيذ صالح إلى غاية 2023، وهي سنة دخول القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية حيز التنفيذ.

- وفيما يخص الجبائية: فإن مراجعة التقديرات الجبائية متعلقة مباشرة بتعديلات النفقات الميزانية للدولة ويتم إجراء التصحيحات كلما اقتضى الأمر، وذلك بموجب قانون مالية تكميلي يؤخذ أثناء السنة. ومع ذلك، فإن إدخال نظرة ميزانية ثلاثية السنوات (2017 - 2019)، بعنوان قانون المالية 2018، يمثل إجراء يهدف إلى تحسين التحكم في التقديرات الميزانية، ذلك أن المقترحات المصاغة من قبل الأمرين بالصرف يتعين إدراجها في إطار توازن النفقات وتسقيفها.

أما عن ملاحظة عدم احترام مبدأ السنوية الميزانية، ومن خلال اللجوء إلى تمديد تواريخ اختتام الالتزامات ودفع النفقات، فيشرّفني أن أذكركم بأنه يجوز تمديد تاريخ اختتام الالتزام بالنفقات، المحدد في 20 ديسمبر من السنة التي يتعلق بها، بموجب قرار من الوزير المكلف بالميزانية، وهذا وفقاً لأحكام المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414، المؤرخ في 14 نوفمبر 1992، المعدل والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، وأجري تمديد تواريخ إيداع ملفات الالتزامات ودفع النفقات إلى 5 و 15 فبراير 2019، على التوالي، للتكفل بطلبات بعض القطاعات التي حفزت التماسها أساساً من خلال الأسباب التالية:

- التأخر في إصدار المراسيم المتضمنة تحويل ونقل الاعتمادات الميزانية، والقيود المتعلقة بالتكفل بعملية التوظيف والترقية التي لم تنته بعد، والتأخر في برمجة بعض مشاريع الصفقات العمومية والملاحقات الخاضعة لمراجعة لجان الصفقات العمومية المختصة.

وتجدر الإشارة في هذا المقام، إلى أنه تقرر تمديد آجال اختتام الالتزام بالنفقات المحددة بالنسبة لهذه السنة المالية، نظراً للظروف الخاصة التي تمر بها البلاد من كوفيد

- تقلب أسعار الصرف بالنسبة للعمليات التي تتطلب: اللجوء إلى شركاء أجنب لتنفيد العمليات.

- نقص مكاتب الدراسات المختصة في بعض القطاعات، خاصة القطاعات الحساسة منها.

- عدم جدوى المناقصات، الناتجة في معظم الأحيان عن نقص الشركات التي تمتلك الوسائل اللازمة لإنجاز المشاريع الضخمة.

- تكاليف تقديرية للمشاريع المنشأة على أساس تقييم إداري أو دراسات غير محدثة.

- النقص المسجل من حيث نضج المشاريع التي تسبب غالبا في تغيير مضمونها المادي. ولمعالجة هذه الوضعية، تم دراسة مشروع النص على مستوى مجلس الحكومة، وهذا المشروع - كما تطرقت إليه سابقا - قد تمت المصادقة عليه، وهو يحدد شروط تسجيل المشاريع العمومية، حيث يخضع كل تسجيل إلى مؤشرات جد قاسية، منها: نضج الدراسات، والعمل خاصة على تحديد مدة الإنجاز وأثر هذا المشروع على الساكنة وعلى المستوى الوطني بصفة عامة.

أما فيما يخص ملاحظة نقص الصرامة في تنفيذ المشاريع واحترام الآجال، وجدنا، من خلال دراستنا لهذه الملاحظة، أن التأخيرات المسجلة في تنفيذ عمليات الاستثمار لديها بعض الأسباب، لعل من أهمها:

- التدابير المتعلقة بالترشيد الميزانياتي والمقررة من قبل السلطات العمومية، خلال هذه الفترة، لاسيما المتعلقة بتسقيف النفقات وتجميد عمليات التجهيز.

- غياب أوامر الخدمة لانطلاق مشاريع إعادة التأهيل.

- توقف الأشغال واستئنافها.

- وأخيرا، التأخير في تفريد العمليات.

ومن أجل التقليل من حجم هذه الظواهر السلبية، لاسيما من خلال التحكم الأحسن في برمجة هذه المشاريع؛ وبالتالي، حصر العمليات لإعادة التقييم في الحالات المبررة، تم اعتماد سلسلة من التدابير، أذكر منها خاصة:

- إخضاع تسجيل المشاريع الكبرى لاكتمال دراسة النضج والتصديق على الدراسة من طرف الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية (CNED).

- التطهير الدوري، أي كل 5 سنوات لمدونة الاستثمارات، من خلال سحب المشاريع التي لم تنطلق، والعمليات التي لم تثبت ملاءمتها.

19 خاصة، فقررنا تمديد هذه الآجال إلى 31 ديسمبر 2020.

- بالنسبة لتدابير التسقيف، المتخذة في إطار الحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية منذ سنة 2015 وأثارها على تراكم الديون والتي أثرت في تسديد جزء من هذه الديون، خلال السنة المالية 2018، على مبدأ السنوية الميزانية وهي الملاحظة التي جاءت في تقرير مجلس المحاسبة. فعلا، يسمح التكفل، على سبيل الاستثناء والإعفاء، ببعض الديون السابقة، لتفادي الاضطرابات التي يمكن أن تؤثر على التسيير الحسن للمصالح العمومية والحفاظ على مصداقية الدولة، أي تسقيف نفقات السنة (س - 1) والتدابير الاقتصادية المتخذة لبعض بنود نفقات تسيير المصالح التي أجريت بعنوان السنة (س - 1).

أما فيما يخص الانشغال الذي طرح بحدّة من طرف الإخوة أعضاء مجلس الأمة، والذي يخص التجاوزات ذات الطابع التقييمي للاعتمادات الميزانية، فيتطابق إجراء تجاوزات الاعتمادات التقييمية الناجمة عن نفقات ميزانية التسيير بعنوان سنة 2018، مع أحكام المواد: 27 - 28 و 29، من القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المعدل والمتمم والمتعلقة بقوانين المالية الذي ينص على «أنه تحسب النفقات التي تطبق عليها الاعتمادات التقييمية عند الاقتضاء من حساب يفوق مبلغه مبلغ التخصيص المسجل في الفصول المتعلقة بهذه النفقات» وتجدر الإشارة إلى أن القانون المذكور أعلاه لم يتوقع إجراء تسوية هذه التجاوزات، غير أن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية نص في مادته 31 بأنه «تتم تسوية تجاوز الاعتمادات المالية التقييمية بتحويل أو نقل الاعتمادات المتوفرة في الميزانيات العامة للدولة أو بتقييدها في حساب النتائج».

أما فيما يخص الملاحظة التي تتعلق بالتأخر في انطلاق المشاريع وأهمية إعادة التقييم، أو أفقكم الرأي أنه قد شهدت عدة مشاريع تأخرا كبيرا في انطلاقها، مما يؤدي غالبا إلى إعادة تقييمها؛ وبالتالي، إلى إضفاء تكاليف أخرى وإضافية على ميزانية الدولة، وتجدر هذه الوضعية تفسيرا لها، أساسا، من خلال:

- بطء الإجراءات التنظيمية المتعلقة بتوفير المساحات العقارية المخصصة لإنجاز المشاريع.

- غياب السيطرة على المشاريع.

- بطء في إجراء الموافقة على الصفقات العمومية.

16 - 09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلقة بترقية الاستثمار، حيث منحت مزايا كبرى عن طريق المجلس الوطني للاستثمار، مما أثر على مداخيل الحواصل الجمركية. صحيح أنه مازالت هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود، لكن لا يمكننا إخفاء النتائج الإيجابية المحصل عليها بصفة منتظمة، والتي تخفض تدريجيا التبعية بالنسبة للإيرادات البترولية.

وفيما يخص الموارد العادية، تدرج السياسة المعتمدة من قبل السلطات في متابعة الاستعمال الأحسن لهذه الموارد، في تحسين تغطية نفقات التسيير تدريجيا، من خلال موارد خارج الجباية البترولية. وإن نسبة تغطية نفقات التسيير، من خلال الموارد العادية، يبين تحسنا بـ 2.63 نقطة من النسبة المئوية، منتقلا من 87.73٪ في 2017، إلى 90.36٪ في 2018، وهكذا فقد انتقل مبلغ الجباية العادية من 1179 مليار دج في 2008، إلى 4055.55 مليار دج في 2018، مما أدى إلى انتقال الحصة الممثلة للجباية العادية ضمن الجباية الإجمالية من 41٪ إلى أكثر من 63٪.

وفيما يخص بواقي التحصيل في سنة 2018 والتي بلغت 12778.29 مليار دج، فيجدر التذكير، كما لوحظ سابقا، أنه يتعلق الأمر في معظم الحالات بالغرامات القضائية والتكاليف القضائية، والتي تقدر بأكثر من 8000 مليار دج، وتوضح هذه العمليات، أي الغرامات القضائية والتي تعود لعدة سنوات، قلت، توضح هذه الوضعية المشكل المتعلق ببطء إجراءات تحصيل الغرامات القضائية. كما أن هذه الصعوبات تزداد غالبا حسب حالة المحكوم عليهم والمسجونين في غالب الأحيان أو في حالة فرار، وأدت هذه الوضعية إلى تراكم الديون الجبائية، الذي يمتد لعدة سنوات. وعلاوة على ذلك، فإن العمليات المباشرة لتحصيل الدين الجبائي غالبا ما تكون محل تعليق في حالة إجرائها ضد المعنيين بالضريبة، المستفيدين من الوقف القانوني لتنفيذ الدفع، وذلك إلى غاية صدور القرار النهائي للإدارة.

وبالنسبة للملاحظة المتعلقة بزيادة بواقي التحصيل، بخصوص الغرامات القضائية، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوضعية لا تقتصر على اختصاص المصالح الجبائية فقط. وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أنه تبعا لأحكام المادة 6 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018، المعدل والمتمم للمادة 597 من قانون الإجراءات الجزائية، فإن تحصيل الغرامات

- التحرير بالأقساط للموارد على أساس التبريرات وحصائل استعمال الاعتمادات السابقة.

- إلزام الأمرين بالصرف بإرفاق وثائق الخدمة العمومية بدفتر الشروط العامة، مبينا الالتزامات المفروضة على المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وترجمتها ماليا.

- وأخيرا، توسيع الرقابة إلى البلديات، بالنسبة للنفقات التي تم الشروع فيها. وكقاعدة عامة تُبلغ مصالح وزارة المالية المرحلة المتعلقة بالدراسات أولا، ثم تشرع في تبليغ المرحلة المتعلقة بالإلحاز، وفقا لنتائج مرحلة الدراسات.

وبغية التحكم الأحسن في النفقات العمومية، سمحت التدابير المتخذة بتخفيض عمليات إعادة التقييم وأثارها المالية بشكل معتبر، ونتمنى أن تشهد سنة 2021 تخفيضا قياسيا بالنسبة لعمليات إعادة التقييم، بما سوف ندخله من آليات حوكمة وترشيد للنفقات العمومية.

بالنسبة للملاحظة الخاصة بضعف تحصيل الإيرادات الميزانية ورقمنة إدارة الضرائب، فهي من بين الملاحظات المثارة، لاسيما بمناسبة تقديم مشاريع قوانين تسوية الميزانية، وهي ملاحظة صائبة ألقاسمها معكم، فالنقص في تحصيل بعض الإيرادات الميزانية خارج الإيرادات البترولية يشكل عائقا حقيقيا للتنمية بصفة عامة وبالنسبة لتوفير إيرادات إضافية لميزانية الدولة.

وعلاوة على ذلك، لاحظ الإخوة أعضاء مجلس الأمة انخفاضاً في تحصيل الجمارك، فيجدر التحديد أننا نحاول تفسير هذا الانخفاض من خلال التدابير الآتية:

- إتخاذ تدابير تقييدية عند استيراد بعض السلع، بموجب المرسوم رقم 18 - 02 المؤرخ في 7 جانفي 2018، حيث حدد قائمة تتضمن 851 تعريفية جمركية فرعية، هذا المرسوم عدل وتم بموجب المرسوم رقم 18 - 139 المؤرخ في 21 / 05 / 2018، والذي حدد هذه القائمة بـ 877 تعريفية جمركية فرعية.

- الأثر الثاني هو أحكام المادة 118 من قانون المالية 2018، والذي حدد توسيع وإعفاء من حقوق دفع رسوم صنع الأجهزة الطبية وكذا أحكام المادة 59 من هذا القانون، المتعلقة بالإعفاء من رسوم السكر الخام والزيتون.

- السبب الثالث هو أثر المادة 5 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018، والتي ألغت الفقرة 2 من المادة 18 من القانون

وتحاول وزارة المالية، من خلال المديرية العامة للضرائب، وضع ملف وطني للحصص الكبيرة، تديره الإدارة المركزية والإقليمية لحصر كل الحصص التي تتجاوز 10 ملايين دج، وتنفيذ كل وسائل الحقوق لتحصيلها.

إن مجهود تبسيط الإجراءات الضريبية والجبائية وتنفيذ مبدأ التفرقة بين المكلفين بالضريبة، الذي بذلته السلطات العمومية سيضمن نتائج أكثر إيجابية من حيث التحصيل. ومن المبين أن هذه الإجراءات لا تتحصل على المدى المتوقع إلا إذا كانت مدعومة بمجهود العصرنة والرقمنة، لا سيما من خلال: وضع نظام للإعلام (جبايتك) على مستوى الإدارة العامة للضرائب، ويسمح هذا النظام الجديد بجمع وتبادل المعلومات بسرعة، ويسهل أخذ القرار على أساس المعلومات الموثوقة، ونفس الشيء بالنسبة لتحصيل الإيرادات العمومية.

وعودة لرقمنة جهاز الضرائب، فأريد أن أذكر بأن نظام (جبايتك) أي نظام الإعلام الخاص بالمديرية العامة للضرائب والذي يسهل حتما الإجراءات على المكلفين بالضريبة بصفة خاصة، هذا النظام يتواجد على مستوى 24 ولاية، أي 24 مركزا للضرائب، و 3 مراكز جوارية، ومديرية كبريات المؤسسة؛ وبالتالي، فمن بين أعمال العصرنة التي شرع فيها من قبل وزارة المالية، احتل تحديث الإدارة الجبائية مكانة بارزة، بل وأولية.

عن السؤال المطروح والخاص بمكافحة الغش والتهرب الجبائيين، فمن المعروف بل والمتعارف عليه أن مصدر التهريب والتهرب الجبائي يرتكز أساسا على استعمال وسائل، حيث لا تملك المصالح المعنية لوزارة المالية الصلاحيات القضائية لمواجهتها حاليا. ولذا، لا يمكن لهذه الظاهرة أن تكون من مسؤولية قطاع واحد، بل هي مسؤولية كل القطاعات، ونحن نعمل طبعا على القضاء عليها. وعلى الرغم من المجهودات المبذولة، تتدخل فعلا عدة عوامل - كما قلت - لتحديد بعض أعمال المصالح الضريبية في هذا المجال، لا سيما عدم فرض الضرائب على المداخل المنجزة خارج المجال التجاري، المكلفون بالضريبة الذين ينظمون إعسارهم، ابتداء من إنشاء سجل تجاري وهمي إلى غاية المشتريات دون فواتير.

فهذه أهم الحالات التي تمثل التهرب الجبائي والغش الجبائي التي يلجأ إليها بعض المتعاملين الذين هم في خانة

القضائية، والتكاليف القضائية قد تم تحويلها لاختصاص مصالح الجهات القضائية ولم يعد هذا الجانب من اختصاص المديرية العامة للضرائب.

وإن عملية تحويل بواقي التحصيل، فيما يخص هذا المجال، هي في طور الانتهاء.

وبالنسبة لضعف التحصيل، فيما يخص الرسم على القيمة المضافة، يجدر الاعتراف بأن مراقبة المكلفين بالضريبة لاتضمن نتائج مرتفعة، بسبب ظاهرة لم يتم التحكم فيها بعد؛ في الواقع، يواصل عدد من المكلفين بالضريبة اللجوء لجزء من أرقام أعمالهم إلى مشتريات من دون فواتير على مستوى السوق غير الرسمية، إلا أنه مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المصاغة من قبل مجلس المحاسبة لتحصيل التحصيل، قامت وزارة المالية باتخاذ عدة إجراءات لتخفيض حجم بواقي التحصيل، ولذلك، تحرص مصالح وزارة المالية، قبل كل شيء، على تجنب تراكم جديد لبواقي التحصيل. وفي نفس الوقت، تم اتخاذ إجراءات إضافية لتخفيض مبلغ هذه البواقي.

من ناحية أخرى، تم اتخاذ إجراءات إضافية لتخفيض مبلغ بواقي التحصيل، إذ بموجب قوانين المالية لسنوات 2013، 2015، 2017، وبهدف انضمام المكلف بالضريبة إلى الجهاز التنظيمي، تم منح تسهيلات عديدة في هذا المجال، ووضع إجراءات خاصة تسمح للمكلف بالضريبة بتسوية كل نزاع جبائي.

وفي هذا السياق، دعت الإدارة الجبائية مصالحها إلى تعزيز تحصيل وتطهير بواقي التحصيل، عن طريق إجراء التحصيل القسري والحكم على الحصص غير القابلة للتحصيل بأنها عديمة القيمة وهذا بهدف تخفيف كتابات القابضين وتخصيص جهودهم لتحصيل الحصص القابلة للتحصيل، على هذا النحو وإضافة إلى إجراءات التحصيل القسري، رخصت السلطات العمومية جدول الدفع وإعادة جدول الدين الجبائي للمؤسسات الوطنية، التي تواجه صعوبات مالية، بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بتطهير الديون الجبائية للمؤسسات العمومية دون دفع عقوبات التحصيل؛ كذلك وفي إطار اتفاقية المعاملات، يسمح الإعفاء المشروط الخاضع للضريبة، بالاستفادة من تخفيض العقوبات العقارية، والتحصيل مع إمكانية جدولة الدفع، وهذا تحت شرط التخلي عن اللجوء إلى المنازعات.

بالضريبة الذين يمكنهم التلاعب بالأسعار، أي أسعار التحويل، أو المشتبه فيهم بتبييض الأموال، غير أنه يجب إدخال إجراءات إضافية جديدة، كتعميم استعمال وسائل الدفع الحديثة، وفرض الفوترة في التعاملات التجارية.

بالنسبة للملاحظة المتعلقة بالدين العمومي، فيجدر التذكير بأن الدين العمومي قدر في سنة 2018 بـ 7679 مليار دج، وهو ما يمثل 38٪ من الناتج الداخلي الخام، وهو موزع بين دين داخلي 7558 مليار دج، ودين خارجي 139 مليار دج، فالدين الداخلي قد سجل نموا خلال 2018 مقارنة بـ 2017، النمو يقدر بـ 54٪، حيث انتقل من 4911 مليار دج إلى 7558 مليار دج.

ويفسر هذا النمو المهم في سنة 2018 للدين الداخلي، من خلال إنشاء التمويل غير التقليدي الذي قدر في هذه الفترة بـ 3371 مليار دج، أي 44.6٪ من الدين الداخلي الخام.

ويجدر التذكير إلى أن التمويل غير التقليدي يستند على قرار عدم اللجوء للتمويل الخارجي، وقد خصص هذا التمويل - للإجابة على بعض تساؤلات الإخوة أعضاء المجلس المقرر - قلت خصص هذا التمويل في سنة 2018 لتمويل الخزينة بـ 1400 مليار دج، تمويل الدين العمومي بـ 420 مليار دج، وأخيرا الصندوق الوطني للاستثمار بـ 1151 مليار دج.

فيما يخص الانشغال الذي يتعلق بضعف تحصيل القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية، فتجدر الإشارة إلى أن مبلغ 2286 مليار دج، المذكور في تقرير مجلس المحاسبة، كما اطلعتم عليه بعنوان السنة المالية 2018، يتعلق خاصة بمستحقات القروض الممنوحة، أي المبالغ المصرحة فعليا، بما فيها المبالغ غير المسددة، نظرا لجداول الاهتلاك الخاصة بها التي كانت تعتبر غير مسددة، لذلك ينبغي التمييز بين مستحقات القروض الممنوحة، أي المبالغ المصرحة والمبالغ غير المسددة أي المستحقة.

وإن الفصل المتعلق بتحصيل مداخيل الدولة يتطلب التطرق إلى موضوع القروض الممنوحة من طرف الخزينة العمومية للمؤسسات الاقتصادية، إذ تم في هذا المجال ملاحظة أن التحصيل ظل ضعيفا، مقارنة بالمبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف الخزينة العمومية. ويجدر التحديد أن هذه الوضعية لا تعني عدم انتظام

الغش والتهرب الجبائيين، وفي كل الحالات، تظل تدابير مكافحة الغش والتهرب الجبائيين أولوية بالنسبة للسلطات العمومية ووزارة المالية خاصة، كذلك ومن ضمن التدابير المتخذة من طرف الإدارة الجبائية في هذا الصدد، يشار بموجب تعليمة صادرة سنة 2012، إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية للرقابة الجبائية والتي نصبو إلى تكريسها، وتتمثل هذه التوجهات فيما يلي:

1- تأقلم إمكانية الإدارة، بالنظر إلى تصرفات دافعي الضريبة، وذلك بإدخال وظيفة تسيير المخاطر ضمن مسار إعداد برامج الرقابة الجبائية.

2- مضاعفة عدد المراقبين الجبائيين وإعادة توجيه الرقابة على البيانات على مستوى المصالح.

3- تكثيف التدخلات بإدخال إجراءات جديدة مثل الرقابة في الوقت المناسب.

4- متابعة الملفات ذات الأهمية القصوى أو ذات المخاطر، أي حسب مؤشرات الزيادة في الفواتير من قبل المستوردين وأصحاب الامتيازات وكذا مستوردي معدن الذهب.

5- وأخيرا، تقريب المعلومات المقدمة من قبل عدة مصالح، كالمفتشية العامة للمالية، مصالح الجمارك، مصالح وزارة التجارة... إلخ.

لتحسين الرقابة ومردودية الجبائية وزيادة الشفافية في مسار الإيرادات، وبغية الحد من هاتين الظاهرتين، وبواسطة إدخال رقم التعريف الجبائي، تم وضع بطاقة وطنية لمخالفتي التشريع والتنظيم الجبائي، الجمركي، التجاري والبنكي، وهذا تطبيقا لأحكام قانون المالية 2009.

ووفقا لهذه الأحكام، فإن المخالفين مستثنون من المعاملات التجارية الخارجية، ومن الطلب على الصفقات العمومية.

وإن التعاون القطاعي المشترك بين المصالح الجبائية والمصالح الأخرى المكلفة بمكافحة الغش قد تم تدعيمه من خلال التبادلات، لاسيما مع الجمارك، مصلحة الضرائب، المركز الوطني للسجل التجاري والمصالح المكلفة بمحاربة تبييض الأموال وكذا مصالح بنك الجزائر.

وعلى الصعيد الدولي، يتم استعمال بصفة منتظمة إجراء تبادل المعلومات مع الدول التي وقّعت مع الجزائر اتفاقيات تعاون جبائي، فيما يخص، لاسيما، المكلفين

وحول تقليص مدة عرض مشروع قانون تسوية الميزانية، فأنتم قد لاحظتم بأننا قد انتقلنا من (س - 5) إلى (س - 4) وفي هذا العام حققنا وثبة بالانتقال إلى (س - 2)، وسوف ننتقل، إن شاء الله، إلى (س - 1)، بالرغم من أن القانون العضوي 18 - 15، الذي صادقتم عليه، يقر (س - 3) كسنة مرجعية، ولكن سوف نحقق - إن شاء الله - في 2021 (س - 1)، وهذا زيادة في التحكم والشفافية.

بقي - أظن - انشغال واحد متعلق بفتح مكاتب الصرف، وهو يخص خاصة بنك الجزائر، لكن يمكنني أن أجيب عليه ولو بصفة موجزة، فأعلمكم بأنه قد تم منح أكثر من 200 رخصة بالنسبة لمكاتب الصرف خلال سنوات التسعينيات، وقد استردت أكثر من 160 رخصة من طرف بنك الجزائر، وبقيت الآن حوالي 40 رخصة، هي متواجدة في مختلف الفنادق الكبرى التي تتعامل مع السياح ومع الأجانب. ولكن أفتح قوسا هنا، إن سمحت لي سيدي الرئيس، أن أذكر الإخوة أعضاء مجلس الأمة الأفضل، بأن مكاتب الصرف هي حقيقة موجهة للأجانب، وليست موجهة للسكان، المقيمين.

إن كانت هناك مكاتب للصرف في البلدان المجاورة، فهي طبعا للاستجابة لمتطلبات الأجانب والسياح الذين عددهم معتبر بالنسبة لهذه البلدان، ولكن في الجزائر لا يمكننا فتح مكاتب الصرف للسكان، فهذا غير قانوني؛ وبالتالي، فمكاتب الصرف تمنح من أجل الاستجابة لمتطلبات الأجانب الذين يريدون تغيير عملاتهم إلى العملة الوطنية.

هذا كل ما كان لدي قوله، أشكركم على حسن الإصغاء، إن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا جزيلا للسيد وزير المالية؛ نمر الآن إلى عملية التصويت على مشروع هذا القانون، وطبقا للمادة 80 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، إليكم المعلومات الخاصة بالعملية:

- عدد الحضور: 62 عضوا.
- عدد التوكيلات: 45 توكيلا.
- المجموع: 107 أعضاء.
- النصاب المطلوب: 54 صوتا.

عمليات التسديد، بقدر ما تفسر خلال طول فترة التأجيل، وضعف المبالغ المتعلقة بدفع الاستحقاقات، مع العلم أنه خلال فترة التأجيل هذه لا يلزم المدينون إلا بتسديد الفوائد. في الواقع، فإن هذه القروض تخص المشاريع التي تتطلب إنضاجا طويلا، وهو ما يبرر تمديد تسديد آجال جداول استحقاقات إلى فترة طويلة قد تصل إلى 30 سنة. ونذكر من هذه المشاريع: المشاريع الخاصة مثلا بشركة سونلغاز والشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية والشركات العمومية الكبرى الأخرى؛ وبالتالي، فإن فترة التأجيل هذه تعد مهمة فيما يخص القروض الممنوحة لكافة المشاريع تقريبا، بمدة لا تقل عن 5 سنوات.

وتجدر الإشارة - من جهة أخرى - إلى أن العديد من المشاريع الهامة التي تعتبر ذات منفعة عامة، وبقرار من السلطات العمومية، استفادت من تمديد فترة تسديد القروض، خاصة فيما يتعلق بفترة التأجيل.

فيما يخص القروض الممنوحة والموجهة للاقتصاد الوطني، والتي تساءل عنها بعض الإخوة الأعضاء، فيجدر التذكير بأن إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد نهاية سنة 2018، قد بلغت 9976 مليار دج، بتطور قدر بـ 8.8٪ مقارنة بسنة 2017، بينما بلغت في نهاية 2019: 10857 مليار دج. أما بالنسبة لسنة 2020، وبالنظر للأزمة الصحية التي أثرت على النشاط الاقتصادي والتجاري الوطني بصفة مباشرة، فقد بلغ إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد نهاية جوان 2020: 10913 مليار دج.

فيما يخص التحكم الأحسن في التحويلات الاجتماعية، فحقيقة هذا يعتبر انشغالا ليس فقط للسلطات العمومية بل لكل المواطنين، تحقيقا للعدالة الاجتماعية وسوف تعمل السلطات العمومية على تحقيق تحكم أفضل وتوجيه أفضل لهذه الإعانات، خلال السداسي الأول من سنة 2021.

وبالنسبة للانشغال المطروح والخاص بحسابات التخصيص الخاص، فقد لاحظتم بأننا استجبنا، طبعا، لملاحظات السادة النواب الأفضل والأعضاء بالغرفتين، وقد تم في سنة 2021 غلق أكثر من 36 حسابا خاصا، وسوف نقوم بغلق الباقي - إن شاء الله - في 2022، مع ترك بعض الحسابات التي تخص التنمية الوطنية ومعادلة توزيع الإيرادات على البلديات.

من الشفافية والوضوح في تنفيذ ميزانية الدولة، والتصريح بكل المؤشرات والنقائص المرتبطة بتنفيذ ميزانيات التسيير والتجهيز للدولة.

إن التسيير الفعال للمخصصات المالية العمومية يقتضي منا، خاصة، مواصلة التركيز على الاستعمال الرشيد والفعال لهذه الموارد من منظور منتهج، وفق ما تقتضيه الأحكام الجديدة للقانون العضوي لقوانين المالية، موازنة مع التحسين التدريجي للتحصيل الجبائي، وتفادي كل ضغط جبائي في هذا المجال، عبر توسيع الوعاء الضريبي، لاسيما في ظرفنا الحالي الذي يتطلب تكثيف الجهود، من أجل تجاوز المرحلة الاستثنائية الراهنة التي أثرت على كل اقتصاديات الدول.

سترافق السلطات العمومية كل الطاقات الوطنية المخلصة، في سبيل مواجهة التحديات المالية والصحية الحالية، وإيجاد جو كفيل بتوفير متطلبات الاستمرارية الميزانية مستقبلا، فضلا عن نبذ كل سلوك سلبي يسير في الاتجاه المعاكس للإدارة العامة الإصلاحية في تحقيق مسار تنموي وطني ومحلي مستدام، ذلك المسار الذي غايته النهائية تحقيق النجاح والتطور والازدهار لهذا البلد المفدى، المبارك والمعطاء.

شكرا جزيلا للجميع، ودعوتي الخالصة، أن يسدد الله العلي القدير خطانا ويبارك كافة جهود المخلصين من أبناء الوطن، لما فيه الصلاح والخير لوطننا المفدى والمواطنين الكرام؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، فليفضل مشكورا.

السيد رئيس اللجنة المختصة: بسم الله الذي منح بلادنا عظمة الأرض والرجال، وألهمنا الحكمة والرشاد، ونعمة البصر والبصيرة والتبصر، وهذان إلى فضيلة الصواب، والصلاة والسلام على النعمة المهداة إلى الناس أجمعين، سيد البشرية، محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، الذي علمنا أن نكون قلبا واحدا خفقا بدم الجد والاجتهاد، فيأتي بناؤنا مرصوفا صامدا، لا ينخر عظمه السوس ولا يصيبه الوهن، لأن الوحدة قوة وثبات، والتشتت ضعف وهوان،

إذن، نمر مباشرة إلى عملية تحديد الموقف؛ والآن أعرض عليكم مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018 للتصويت عليه بأكمله:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم .....شكرا.  
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم .....شكرا.  
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم .....شكرا.  
التوكيلات:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم .....شكرا.  
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم .....شكرا.  
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم .....شكرا.  
النتيجة:

- المصوتون بنعم: 104 أصوات.

- المصوتون بلا: (00) لا شيء.

- الممتنعون: 03 أصوات.

وعلى هذه النتيجة، أعتبر بأن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا بالأغلبية على مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018.

أسأل الآن السيد وزير المالية إذا كان لديه تعليق؟  
تفضل.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، الفاضل، السيدات والسادة الحضور،

بعد التصويت على مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2018، أسدي لكم جزيل الشكر، السيد الرئيس بالنيابة، وامتناني لكم على حسن إدارتكم لمجريات النقاش، وللسيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية الفاضل، وأعضاء اللجنة الأكارم على حسن التعاون، طيلة الأشغال على مستوى هذا المجلس المحترم والموقر، بمناسبة عرض ودراسة ومناقشة مشروع قانون جلستنا هذه، والشكر موصول بصفة خاصة إلى كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على تصويتهم على مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2018. هذه العملية الإجرائية التي سمحت لنا بتقليص فترة تسوية ميزانية الدولة إلى (س - 2) عوضا عن (س - 3) بل و(س - 4) السارية إلى غاية عامنا هذا. وهذا إن دل على شيء، سيدي الرئيس، فإنما يدل على إرادة السلطات العمومية في إضفاء المزيد

ونحن لسنا كذلك.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المجاهد، الصادق مع نفسه ووطنه، الذي نتعلم منه الجهاد في الحياة، والصبر والتحدي في الأزمات والاجتهاد والجد لرقى الوطن حتى الممات، فله منا كل الشكر والتقدير،

السيد وزير المالية، الحاضر بيننا متوجا بالنجاحات، مثلاً لأعضاء الحكومة الموقرة، وأنت النموذج لإطارات الأمة، بذكائك وخبرتك وتفانيك في العمل، بكل حزم وصرامة وصدق ونباهة وأمانة، لأنكم - سيادة الوزير - من الرجال الذين آمنوا بجزائر التغيير والتجديد، الذين رفعوا لواء جزائر جديدة، طموحة، قوية، ثابتة، بحراؤها وبنيتها المخلصين، الأوفياء والصادقين،

السيدة وزير العلاقات مع البرلمان، هذا العقد الفريد، الغالي، الذي يشكل حلقة الوصل والتواصل ليكتمل البناء ويشتد، كي يعطي للبلاد ما تستحقه منا وتنتظره وتتمناه، لك منا، السيدة الوزيرة، كل التقدير والدعم والاحترام،

وزملائي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الصادقون، المخلصون، الواقفون إلى جانب الشعب والوطن غير مباليين بالقييل والقال، والإفك والبهتان، أنتم المسلحون بالصبر والسلوان، لكم كل المحبة والاحترام،

السيدات والسادة الإعلاميون على اختلاف المنابر الإعلامية، يا من أخلصتم النية والعمل، وكنتم بحق ضميراً لأمتكم، نابضاً دوماً بالحياة والحقيقة، فحق لكم منا التقدير والعرفان،

سلام التقدير والاحترام لكم جميعاً.

ونحن في لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، نجدد معكم اللقاء، بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2021، مستبشرين خيراً بلامح انفراج الأزمة الوبائية، التي أثرت سلباً على تعافي نمو البلاد واقتصادها، وكذا لإطلالة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الباعثة على الارتياح، واستكمال مسار الجزائر الجديدة، وهو يؤكد عبر تغريدته الإصرار على تنفيذ التزاماته، ومتابعته اليومية والأنية ويسدي التعليمات والتوجيهات ليكون نصره على المرض والأوباق الماكرة الحاقدة، بعودته القريبة إلى أرض الوطن، التي أحبته وأخلص لها.

نلتقي لأشكر السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة،

على تعاونهم ومصادقتهم على جهد زملائهم في اللجنة، الذين جدوا واجتهدوا في مقاربة التسوية لميزانية 2018، وهو عمل تطلب الكثير من الصبر والمتابعة والمثابرة، من أجل التبسيط والإعداد للتقرير النهائي الذي عرض عليكم بأمانة ونال منكم القبول والرضا.

فهنئنا لنا جميعاً بهذا التتويج الذي يحفزنا على مواصلة التقارب والتعاون والتكامل، لخدمة جزائرتنا الغالية، لنكون اليوم وفي هذه اللحظة الفاصلة قد أدينا الأمانة؛ ولا يسعني، باسمي الخاص، ونيابة عن زملائي أعضاء اللجنة، إلا أن أشكركم لنقاشاتكم الجادة، وتوجهاتكم الواعية ولثقتكم الغالية، متمنين أن يجد عند الطاقم الحكومي، وبخاصة، السيد وزير المالية، ارتياحاً واستحساناً ودافعاً قوياً للمزيد من البذل والعطاء، هذا العمل الذي أخلص فيه قضية مجلس المحاسبة وإطارات قطاع المالية جهودهم للمهنة والوطن، لأنهم ببساطة هم الجنود العاملة خلف الستار والأضواء، بهم وبأمثالهم، في كل القطاعات، تعلو راية الوطن غالية خفاقة.

نتمنى أننا وفقنا وما التوفيق إلا بالله، ونؤكد دعوانا أن يعود السيد رئيس الجمهورية، قريباً، سالماً معافى، لقطع رؤوس الأفاعي المتربصة، وألسنة دعاة الفتنة، ومن في قلبهم مرض، شكراً لصبركم وسنة ميلادية جديدة كلها نجاح ومسررات ورفع لكل بلاء وانتكاسات.

المجد للوطن والخلود للشهداء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً للسيد رئيس اللجنة المختصة.

قبل اختتام لقائنا هذا الذي سادته مناقشات طويلة مست كل الجوانب؛ نشكر جميع الأخوات والإخوة أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، على الجهود المبذولة في الاجتماعات العديدة مع السيد وزير المالية، كما أشكر جميع المتدخلين في المناقشة على إبداء آرائهم؛ وفي الأخير، نهني أنفسنا جميعاً على هذه النتيجة.

لن نطيل كثيراً، وبما أننا على أبواب السنة الجديدة 2021، نهني أنفسنا ونهنئكم جميعاً بهذه المناسبة، كما نهني من خلالكم جميع المواطنين والمواطنات الجزائريين، كما نتمنى ونرجو عودة السيد رئيس الجمهورية إلى البلاد، حتى يواصل عمله النبيل والتاريخي لبناء جمهورية

فعندما نتربى ثقافيا على هذه الممارسة فهذا هو الضمان لمستقبلنا والضمان لأجيالنا القادمة، وهدفنا نحن دائما أن تبقى الجزائر دائما مرفوعة الرأس في كل المحطات، وفي كل الحالات يجب أن تبقى الجزائر مرفوعة الرأس، كما كانت أثناء الثورة المسلحة، وكما كانت أثناء الاستقلال، وتقف للدسائس التي تحاك ضدها بالمرصاد، لأن الجزائر مرفوعة الرأس دائما ولن نخيه !!

اليوم، نحن في هذه المرحلة وهذه المحطة الهامة، ويجب أن نتسلح بالجديّة، ولا نفكر إلا في بلدنا، صحيح أن الطموحات شيء شرعي وطبيعي، لكن ليس على حساب البلاد، فسلوكاتنا مستقبلا يجب أن تتغير، ولكل هذه المفاهيم، حتى يعرف كل واحد منا أين تبدأ مسؤوليته وأين تحد، كل مؤسسة تعرف مسؤولياتها من أين تبدأ وأين تنتهي، في إطار التكامل، ولكن الهدف واحد.

السيد رئيس الجمهورية خص بعنايته جانبا من الجوانب الهامة للمستقبل ووضعها في الدستور، عندما يكون للأغلبية اتجاه آخر يتم تعيين رئيس الحكومة منها، ولكن يتعايش مع رئيس الجمهورية حسب القوانين وحسب ما هو منصوص عليه في الدستور، وهذا يعني أن جميع الاحتمالات المتوقعة مستقبلا موجودة في الدستور، وهذا الجانب يسطر لأول مرة في الجزائر.

منذ الاستقلال وقبله الثورة التحريرية إلى اليوم، كم رئيس حكومة كان لدينا؟ وكم كان لدينا من وزير أول؟ هناك فرق بين رئيس الحكومة والوزير الأول، لما يتجه الرئيس إلى هذا الجانب ويوليّه العناية ويضعه في الدستور، فذا شيء إيجابي جدا، فكما يعيننا نحن، فإنه يعني من يأتي من بعدنا أيضا حتى نضمن استقرار البلاد.

جانب آخر، وهو استقرار المنطقة، الواقع الذي نعيشه اليوم لم نكن نعيشه قبلا، لأن الأمور كانت مخفية، لكن اليوم ما كان مخفيا خرج للملا، فهذه ليبيا في حدودنا، فمواقف الجزائر معروفة في هذا الجانب، والمناورات حول هذا البلد الشقيق تتلون وتتغير من أسبوع إلى أسبوع، نحن نحتاج لأن هذا البلد هو بلد مجاور بحدود تبلغ 1400 كلم، إضافة إلى أنه بلد شقيق، وبالإضافة أيضا إلى إخلاصنا من أجل ضمان الاستقرار في ليبيا، وهذا لن يعجب الجميع ولن يرضي جميع الناس، حتى بالنسبة لبعض الأشقاء، أو الذين يُظهرون أنهم أشقاء، لن يتماشوا مع هذه الطريقة،

جديدة، الجزائر التي نعيش فيها اليوم وغدا وبعد غد، ولتبقى دائما في مستوى مكانتها.

في السنة القادمة، إن شاء الله، تنتظرنا مجموعة من المحطات والتحديات والصعوبات، لكننا جاهزون، والشعب الجزائري جاهز ليتحدى كل هذه الصعوبات، وسنكون - إن شاء الله - في الموعد من أجل بناء الدولة، التي لن تكون دولة مرحلة، بل دولة الأجيال ودولة الجميع؛ طبعا ذلك يتطلب مجهودات وتضحيات ويتطلب الصبر أيضا، لأن هذا العمل الجبار لا يمكن القيام به خلال أشهر أو سنوات، بل أكثر من ذلك، وبمشيئة الله سيعود السيد الرئيس، الذي وعد بالتحضير لقانون الانتخابات، سواء كانت تشريعية أم محلية، وهذا العمل يتطلب منا فهم هذه المحطة وفهم أهميتها، لأننا من خلاله سنستكمل بناء مؤسسات الدولة، أفقيا وعموديا، ونعطي المفهوم الحقيقي للممارسة السياسية النزيفة، النظيفة، ونحاول حمايتها من خلال هذا القانون من كل السلبيات والأشياء التي عشناها في الماضي، وبصفة خاصة سنحميها من المال الفاسد، لأن الخطورة في المال الفاسد والاقتصاد الموازي، وكما قلت في لقاء سابق، إننا نعيش، منذ سنوات، هذا النظام وهذا الاقتصاد الموازي، ومازلنا لا نتحكم فيه، والقرارات التي اتخذت مؤخرا من طرف الحكومة، وبصفة خاصة من طرف وزارة المالية تسير في هذا الاتجاه، وذلك حتى نتحكم في هذا القطاع الخطير في المرحلة القادمة، لأنه عندما يلتقي الاقتصاد الموازي والسياسة الموازية، تتشكل الخطورة التي يجب أن ننتبه لها، ويجب أن نواجهها من خلال القوانين التي سيتم إصدارها، حتى يتم غلق الباب على كل السلبيات ويكون هناك تمثيل شعبي حقيقي، كما ستكون للشعب ثقة في المسؤولين الذين اختارهم، وثقة في المنتخبين المختارين الذين يعرفون في أنفسهم أن الثقة اكتسبوها من الشعب، ولم تعط لهم من أي أحد آخر سوى الشعب، وبهذا نرفع مستوى الوعي السياسي، وكذا مستوى الممارسة السياسية، من خلال مؤسسات الدولة.

النقطة الثانية أيضا، حتى ولو أننا قد كررناها عدة مرات، الحكم ليس هو الدولة، فالدولة للجميع والحكم يتغير من محطة إلى محطة، حسب رغبات الشعب، وهذه تحتاج إلى ثقافة سياسية، وكذا إلى ثقافة عامة، ففي كثير من الأحيان يكون الجانب الثقافي غائبا، وهو يكتسي كل الأهمية،

وكذلك الأمر أيضا بالنسبة للصحراء الغربية التي لنا حدود معها، منذ 45 سنة، جاء شعب الساقية الحمراء ووادي الذهب واحتلوا الصحراء الغربية وانتزعوها من المغاربة، وكم رأينا من ناحية الإعلام ومن الدسائس ومن اللوبيات المستعملة لإضعاف الجزائر؟! الأبواق من أوروبا وخارجها، في كل المحطات الهامة، ونحن نعلم من يمولها؛ إن الجزائر - كما قلت - تسير في اتجاه بناء المستقبل، وفي نفس الوقت حتى نحافظ على الجزائر ونحافظ على مكانتها ونحافظ على كلمتها؛ نحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للغير، ولن نقبل بأن يتدخل في شؤوننا الداخلية، هذه نبذة فقط، فكل شيء سوف يتغير في الجزائر، من ناحية التنظيم، من ناحية الهيكلية، بناء الدولة، وبناء المؤسسات، شيء واحد لن يتغير وهي مواقف الجزائر تجاه الخارج، كما كانت في نوفمبر، ستبقى كذلك اليوم كما ستكون غدا، وهذه هي بطاقة الجزائر في العالم، سواء قبلها العالم أم لا، سواء قبلها الصديق أم لا، هذه هي الجزائر، وهذا ما نناضل من أجله، وعندما تكون هذه المبادئ على بالنا ونتسلح بها يكون بمقدورنا تجاوز كل الصعوبات، ونواجه جميع التحديات، ونضع حدا لكل التدخلات، ونحن فخورون! وسأبوح لكم عن سر نشاطنا، في هذا المنصب الذي أنا فيه، لما أقابل الأجانب وأتحدث إليهم، سواء أكان سفيرا أم وزيرا أم أي مسؤول كان، أحس بمكانة الجزائر، وحرية التكلم إلى الأجانب لأنه ليس لدينا أي خلفية! على كل حال، إسمحوا لي لأن لقاءنا هذا كان طويلا، وكان من الضروري أن نتطرق إلى هذه الجوانب التي لها أهمية كبيرة؛ وبالمناسبة أكرر أيضا، تهنئة جميع الجزائريين والجزائريين بمناسبة السنة الجديدة، ونتمنى أن تكون سنة استقرار، سنة بناء، وسنة أخوة، وتكون في إطار رفع التحديات.

تحيا الجزائر، يحيا الشعب الجزائري، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
(تصفيق)

شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة  
والدقيقة الرابعة والثلاثين بعد الزوال

## ملحق

## (1) تدخل كتابي

للسيد عبد المجيد مختار، عضو مجلس الأمة  
حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018

بعد مصادقة مجلس المحاسبة والمجلس الشعبي الوطني، والتوصيات التي جاءت بعدها، فإننا نتبنى هذه التوصيات ونؤكد على ضرورة إعداد ميزانيات واقعية تحدد أعباء الدولة الحقيقية، وتركز على إعداد مشاريع ناضجة من حيث الدراسات والتقديرات، تجنباً لسوء التقييم بتكاليف عالية وغير واقعية.

إن الحديث اليوم على مشروع قانون تسيير الميزانية يجرنا إلى التأكيد على أهمية تسيير المؤسسات المالية المعنية لتنفيذ قانون المالية والميزانية العمومية، كونها تسهر على رصد الإيرادات وتحصيلها وحسن تدبير النفقات وتسييرها، وهنا أود أن أشير إلى إحدى المؤسسات التابعة لقطاعكم، السيد الوزير، ويتعلق الأمر باختصاص المحافظة العقارية بباتنة.

حيث يعاني مواطنو الولاية كابوساً مرعباً من العقاريل والبيروقراطية يستهدف تعاملاتهم للتصرف في ممتلكاتهم العقارية، إذ يسجل بطناً كبيراً في شهر عقود نقل الملكية من بيوع هبات ورهون والوثائق الناجمة عن المسح العقاري، فإذا كان القانون يحدد الأجل ألا تتجاوز 04 أشهر اعتباراً من تاريخ إيداعها، فإنها اليوم تستغرق عدة سنوات دون إشهار، فهل هذا راجع إلى تقاعس متعمد أم لنقص في الإمكانيات البشرية والمادية لإنجاز ذلك؟ هذا ما خلف تدمراً كبيراً لدى المواطنين المعنيين، بالإضافة إلى تأخر في تحصيل الرسوم المترتبة على ذلك.

يوجد أيضاً مشكل المحافظة العقارية لدائرة مروانة التي تشمل 15 بلدية كل من دوائر: مروانة، عين جاسر، سريانة ورأس العيون، حيث يتنقل مواطنو هذه البلديات إلى نفس المقر بباتنة، رغم إمكانية فتح مقر خاص بها في مدينة مروانة لتخفيف الضغط على محافظة بباتنة الأم.

لذا نناشدكم، السيد الوزير، التدخل لوضع حد لهذا المشكل الذي يؤرق المواطنين ويثقل كاهلها للحصول

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،  
السيدات والسادة الوزراء،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،  
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نترحم على أرواح شهداء المروحية التي سقطت بساحل مدينة بواسماعيل، ولاية تيبازة، الأسبوع الماضي وندعو بالشفاء العاجل للسيد رئيس الجمهورية، أملين عودته السريعة لأرض الوطن لاستكمال برنامجه الذي وعد به الشعب الجزائري، كما ندعو بالشفاء لكل مرضانا الذين أملت بهم جائحة كورونا هذا العام، وندعو بالرحمة لأرواح من فارقونا خلال هذه المدة واختاروا جوار ربهم في الحياة الباقية فألف رحمة عليهم.

السيد الرئيس بالنيابة،

نناقش اليوم مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2018، وفقاً لقاعدة (N-2) بدلا من (N-3) للسنة المرجعية للميزانية ونتمنى أن يعتمد لاحقا قاعدة (N-1) في إطار إصلاحات السيد رئيس الجمهورية للمالية العمومية.

إن تقليص تسوية ميزانيات السنوات السابقة يقلل من مدة إعدادها وتنفيذها والمصادقة عليها، تفاديا لتغير المؤشرات الاقتصادية الخاضعة للتقلبات والمستجدات، بما في ذلك تغيير المشرفين على تنفيذها والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تطرأ في هذا الحيز الزمني.

## (2) مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2018

وخمسين ألفا وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ديناراً وخمسة وسبعين سنتيماً (6.405.244.159.333.75 دج) وفقاً للتوزيع حسب الطبيعة موضوع الجدول «أ» الملحق بهذا القانون.

**المادة 2:** حددت النتائج النهائية لنفقات الميزانية العامة للدولة لسنة 2018 بمبلغ: ثمانية آلاف وأربعمائة وسبعة وثمانين مليارات ومائة واثنين وتسعين مليوناً ومائة وتسعة وخمسين ألفاً وسبعة وعشرين ديناراً وأربعة عشر سنتيماً (8.487.192.159.027.14 دج)، حيث يخصص منه:

أربعة آلاف وأربعمائة وثمانية وثمانين مليارات وثلاثمائة وعشرة ملايين وأربعمائة وسبعين ألفاً ومائتين وسبعة دنائير وواحد وثمانين سنتيماً (4.488.310.470.207.81 دج)؛ لنفقات التسيير موزعة حسب الوزارات طبقاً للجدول «ب» الملحق بهذا القانون؛

ثلاثة آلاف وتسعمائة وثلاثة وخمسين مليارات ومائتين وثمانية وثمانين مليوناً وسبعة وعشرين ألف دينار (3.953.288.027.000.00 دج)؛ لنفقات التجهيز (مساهمات نهائية) موزعة حسب القطاعات طبقاً للجدول «ج» الملحق بهذا القانون؛

خمسة وأربعين مليارات وخمسمائة وثلاثة وتسعين مليوناً وستمائة وواحد وستين ألفاً وثمانمائة وتسعة عشر ديناراً وثلاثة وثلاثين سنتيماً (45.593.661.819.33 دج)، للنفقات غير المتوقعة.

**المادة 3:** بلغ العجز النهائي الخاص بعمليات الميزانية لسنة 2018 والمخصص لمتاح ومكشوف الخزينة: ألفين وواحد وثمانين مليارات وتسعمائة وسبعة وأربعين مليوناً وتسعة وتسعين ألفاً وستمائة وثلاثة وتسعون ديناراً وتسعة وثلاثين سنتيماً (2.081.947.999.693.39 دج).

**المادة 4:** تقدر التغيرات الصافية المخصصة لمتاح ومكشوف الخزينة للسنة المالية 2018 بـ:

تسعة وستين مليارات وثلاثمائة وواحد وأربعين مليوناً وسبعمائة وتسعة وأربعين ألفاً وعشرة دنائير وتسعة عشر سنتيماً (69.341.749.010.19 دج) بعنوان التغير الإيجابي

على وثائقهم وتسوية عقود ملكياتهم في أحسن الظروف، وشكراً.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور لاسيما المواد 136 و138 و140 في فقرتها 12 و144 و179 و181 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 80-04 المؤرخ في 01 مارس 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبي الوطني؛

- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم؛

- وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم؛

- وبمقتضى الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر 1416 الموافق 17 يوليو 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم؛

- وبمقتضى القانون رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم؛

- وبمقتضى القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني 1439 الموافق 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018؛

- وبمقتضى القانون رقم 18-13 المؤرخ في 27 شوال 1439 الموافق 11 جويلية 2018 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018؛

- وبعد استشارة مجلس المحاسبة؛

- وبعد رأي مجلس الدولة؛

- وبعد مصادقة البرلمان؛

- يصدر القانون الآتي نصه :

**المادة الأولى:** قدر مبلغ الإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة المسجلة إلى غاية 31 ديسمبر 2018 بـ: ستة آلاف وأربعمائة وملايير خمسة ملايين ومائتين وأربعة وأربعين مليوناً ومائة وتسعة

الخزينة بعنوان السنة المالية 2018 حدد بـ: أربعمئة وستة عشر مليارا وسبعمئة وثلاثة وتسعين مليونا وسبعة عشر ألفا وخمسمئة وأربعين دينارا وثمانية وعشرين سنتيما (416.793.017.540.28 دج).

المادة 6: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في: .....

الموافق: .....

الصافي لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة؛ ألفين وستمئة وتسعة ملايين ومائة وتسعة وتسعين مليونا ومائتين وثمانية وستين ألفا ومائتين وثلاثة وعشرين دينارا وثمانية وأربعين سنتيما (2.609.199.268.223.48 دج) بعنوان التغير الإيجابي الصافي لأرصدة حسابات الاقتراضات؛ مائة وتسعة وسبعين مليارا وثمانمئة مليون دينار (179.800.000.000.00 دج)، بعنوان التغير السلبي الصافي لأرصدة حسابات المساهمة؛

المادة 5: الربح الإجمالي لحساب متاح ومكشوف

### الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2018

#### الجدول الأول

| الفارق دج |                   | الإيرادات الدولة | تقديرات قانون المالية التكميلي | الإنجازات        | الإنجازات بـ %                                          | الفارق                     |         |
|-----------|-------------------|------------------|--------------------------------|------------------|---------------------------------------------------------|----------------------------|---------|
| بـ %      | بالقيمة           |                  |                                |                  |                                                         | بـ %                       | بالقيمة |
| -10.45    | 140489551295.33   | 89.55            | 1203647448704.67               | 1344137000000    | 1.1                                                     | الموارد العادية            |         |
| -14.28    | 14725857855.87    | 85.72            | 88397142144.13                 | 103123 000 000   | 1.1                                                     | الإيرادات الجبائية         |         |
| 1.67      | 17959643839.84    | 101.67           | 10929366438.84                 | 107497 7000 000  | 001.201                                                 | حاصل التسجيل والطابع       |         |
| 3.57      | 17567207884.19    | 103.57           | 509125207884.19                | 491558 000 000   | 002.201                                                 | حاصل التسجيل والطابع       |         |
| -47.74    | 3818910069.98     | 52.26            | 4181089930.02                  | 8000 000 000     | 003.201                                                 | حاصل الرسوم على الأعمال    |         |
| -4.58     | 15546457988.56    | 95.42            | 323992542011.44                | 339539000 000    | (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة) |                            |         |
| -5.46     | 156 621133369.90  | 94.54            | 2713 154 866 630.10            | 2869776 000 000  | 004.201                                                 | حاصل الضرائب غير المباشرة  |         |
|           |                   |                  |                                |                  | 005.201                                                 | حاصل الجمارك               |         |
|           |                   |                  |                                |                  |                                                         | المجموع الفرعي (1)         |         |
| 80.93     | 21850 592 365.66  | 180.93           | 48 850 592 365.66              | 27 000 000 000   | 1.2                                                     | الإيرادات الجبائية         |         |
| 98.98     | 77 204 086 091.17 | 198.98           | 155 204 086 091.17             | 78 000 000 000   | 006.201                                                 | حاصل دخل الأملاك الوطنية   |         |
|           | 24 805 504.00     |                  | 44 805 504.00                  | 20 000 000       | 007.201                                                 | الحواصل المختلفة للميزانية |         |
|           |                   |                  |                                |                  | 008.201                                                 | الإيرادات النظامية         |         |
| 94.34     | 99 079 483 960.83 | 194.34           | 204 099 483 960.83             | 105020 000 000   |                                                         | المجموع الفرعي (2)         |         |
| 3.48      | 38295 808 74.82   | 103.48           | 1138295 808 742.82             | 1100 000 000 000 | 1.3                                                     | الإيرادات الأخرى           |         |
| 3.48      | 38 295 808 747.82 | 103.48           | 1138 295 808 742.82            | 1100000 000 000  |                                                         | الإيرادات الأخرى           |         |
| - 0.47    | 19 245 840 666.25 | 99.53            | 4055 550 159 333.75            | 4074 796000 000  |                                                         | المجموع الفرعي (3)         |         |
| 0.00      | -                 | 100              | 2349 694 000 000.00            | 2349694 000 000  |                                                         | مجموع الموارد العادية      |         |
| -0.30     | 19 245 840 666.25 | 99.70            | 6405 244 159 333.75            | 6424490 000 000  |                                                         | 2. الجباية البترولية       |         |
|           |                   |                  |                                |                  |                                                         | 011.201 الجباية البترولية  |         |
|           |                   |                  |                                |                  |                                                         | المجموع العام للإيرادات    |         |

## عبد المجيد تبون

التوزيع حسب الدوائر الوزارية للاعتمادات المفتوحة والاستهلاكات المسجلة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018  
الجدول "ب"

| نسب<br>الاستهلاك % | الفوارق بالقيمة   | اعتمادات 2018        |                   |                   | الوزارات                            |
|--------------------|-------------------|----------------------|-------------------|-------------------|-------------------------------------|
|                    |                   | المستهلكة            | المراجعة          | المصادق عليها     |                                     |
| 77.23              | 1 883 124 419.91  | 6 388 386 580.09     | 8 271 511 000     | 8 244 511 000     | رئاسة الجمهورية                     |
| 94.42              | 249 946 917.88    | 4 232 443 082.12     | 4 482 390 000     | 4 470 390 000     | مصالح الوزير الأول                  |
| 99.88              | 1 310 911 673.41  | 1 117 298 088 326.59 | 1 118 609 000 000 | 1 118 609 000 000 | الدفاع الوطني                       |
| 96.45              | 15 790 389 877.89 | 429 145 132 295.11   | 444 935 522 173   | 432 866 033 000   | الداخلية والجماعات المحلية          |
| 98.65              | 553 073 267.32    | 40 498 796 732.32    | 41 051 870 000    | 36 796 150 000    | الشؤون الخارجية والتعاون الدولي     |
| 96.63              | 2 698 297 198.08  | 77 285 124 801.92    | 79 983 422 000    | 74 543 069 000    | العدالة                             |
| 90.02              | 8 675 926 859.43  | 78 273 727 649.57    | 86 949 654 509    | 86 857 922 000    | المالية                             |
| 98.04              | 993 942 195.83    | 49 812 626 804.17    | 50 806 569 000    | 50 806 569 000    | الطاقة                              |
| 97.91              | 4 695 594 206.08  | 220 473 997 793.92   | 225 169 592 000   | 225 169 592 000   | المجاهدين                           |
| 96.93              | 776 525 376.50    | 24 497 043 267.50    | 25 273 568 644    | 25 244 314 000    | الشؤون الدينية والأوقاف             |
| 97.68              | 16 517 146 845.54 | 694 677 028 154.46   | 711 194 175 000   | 710 649 926 000   | التربية الوطنية                     |
| 99.93              | 245 443 779.96    | 332 095 943 701.04   | 332 341 387 481   | 313 338 988 000   | التعليم العالي والبحث العلمي        |
| 99.69              | 150 243 612.55    | 48 550 520 925.45    | 48 700 764 538    | 47 311 000 000    | التكوين والتعليم المهنيين           |
| 104.18             | 638 524 150.58    | 15 914 174 071.58    | 15 275 649 921    | 15 272 000 000    | الثقافة                             |
| 88.44              | 311 137 970.38    | 2 381 116 008.62     | 2 692 253 979     | 2 344 644 000     | البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال |
| 94.82              | 2 059 396 177.94  | 37 727 603 822.06    | 39 787 000 000    | 38 887 000 000    | الشباب والرياضة                     |
| 99.09              | 616 449 673.07    | 67 078 092 235.93    | 67 694 541 909    | 67 391 194 000    | التضامن الوطني والأسرة              |
| 92.86              | 329 403 669.98    | 4 283 915 027.02     | 4 613 318 697     | 4 612 355 000     | الصناعة والمناجم                    |
| 98.82              | 2 948 111 656.86  | 247 677 603 383.14   | 250 625 715 040   | 226 314 118 000   | الفلاحة، التنمية الريفية والصيد     |
| 111.56             | 2 058 094 128.48  | 19 859 600 128.48    | 17 801 508 000    | 16 654 426 000    | السكن، العمران والمدينة             |
| 79.95              | 4 323 848 437.04  | 17 242 974 815.96    | 21 566 823 253    | 19 979 062 000    | التجارة                             |
| 98.65              | 280 313 896.97    | 20 427 668 841.03    | 20 707 982 738    | 20 702 804 000    | الاتصال                             |
| 98.10              | 787 398 164.87    | 40 607 321 835.13    | 41 394 720 000    | 25 984 720 000    | الأشغال العمومية والنقل             |
| 96.09              | 787 311 197.88    | 19 325 998 802.12    | 20 113 310 000    | 20 099 310 000    | الموارد المائية                     |
| 116.29             | 519 541 018.11    | 3 708 737 018.11     | 3 189 196 000     | 3 157 141 000     | السياحة والصناعة التقليدية          |
| 99.66              | 1 347 742 916.90  | 398 180 461 483.10   | 399 528 204 400   | 395 873 373 000   | الصحة، السكان والإصلاح الاستشفائي   |
| 99.62              | 584 356 538.02    | 153 444 882 870.98   | 154 029 239 409   | 154 011 680 000   | العمل، الشغل والضمان الاجتماعي      |
| 88.77              | 25 946 383.36     | 205 049 116.64       | 230 995 500       | 229 880 000       | العلاقات مع البرلمان                |
| 91.69              | 177 525 504.22    | 1 958 678 495.78     | 2 136 204 000     | 2 136 204 000     | البيئة والطاقات المتجددة            |

|       |                   |                      |                   |                   |                  |
|-------|-------------------|----------------------|-------------------|-------------------|------------------|
| 98.45 | 65 903 349 120.70 | 4 173 252 738 070.30 | 4 239 156 087 191 | 4 148 557 375 000 | المجموع الفرعي   |
| 91.24 | 30 248 413 671.49 | 315 057 732 137.51   | 345 306 145 809   | 435 904 858 000   | الأعباء المشتركة |
| 97.90 | 96 151 762 792.19 | 4 488 310 470 207.81 | 4 584 462 233 000 | 4 584 462 233 000 | المجموع العام    |

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2018 حسب القطاعات  
الجدول "ج"

| فوارق الاعتمادات<br>(المراجعة - المعبأة) دج |                   | الاعتمادات المعبأة<br>لسنة 2018 | الاعتمادات المراجعة<br>قانون المالية التكميلي | الاعتمادات المصادق<br>عليها قانون المالية | القطاعات                                                                        |
|---------------------------------------------|-------------------|---------------------------------|-----------------------------------------------|-------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------|
| ب. %                                        | بالقيمة           |                                 |                                               |                                           |                                                                                 |
| 2.23                                        | 1 861 240 000.00  | 85 641 133 000.00               | 87 502 373 000.00                             | 33 252 377 000.00                         | الصناعة                                                                         |
| 0.22                                        | 548 189 000.00    | 247 239 692 000.00              | 247 787 881 000.00                            | 33 252 377 000.00                         | الإدارة والتحرير                                                                |
| 13.21                                       | 11 965 627 000.00 | 78 620 028 000.00               | 90 585 655 000.00                             | 81 660 250 000.00                         | الزراعة والري مجلس الأمة، 07 شارع ريفيغودينسك                                   |
| 1.06                                        | 9 109 255 000.00  | 849 662 189 000.00              | 858 771 440 000.00                            | 754 179 031 000.00                        | الجزائر                                                                         |
| 1.99                                        | 4 937 834 000.00  | 243 231 996 000.00              | 248 169 830 000.00                            | 218 496 479 000.00                        | دعم الخدمات المنتجة                                                             |
|                                             |                   |                                 |                                               |                                           | الهاتف: 73.59.00 (021)                                                          |
|                                             |                   |                                 |                                               |                                           | المنشآت القاعدية الاقتصادية                                                     |
|                                             |                   |                                 |                                               |                                           | رقم الحساب البريدي: 3220.16                                                     |
|                                             |                   |                                 |                                               |                                           | التربية والتكوين                                                                |
| 1.15                                        | 1840 264 000.00   | 158 211 737 000.00              | 160 652 001 000.00                            | 154 366 393 000.00                        | المنشآت القاعدية الاجتماعية الثقافية                                            |
| 0.64                                        | 2 869 774 000.00  | 445 255 894 000.00              | 448 125 668 000.00                            | 438 882 252 000.00                        | دعم الحصول على السكن                                                            |
| 0.43                                        | 2 595 670 000.00  | 603 093 670 000.00              | 600 498 000 000.00                            | 600 498 000 000.00                        | مواضيع مختلفة                                                                   |
| 1.99                                        | 2 000 000 000.00  | 98 540 798 000.00               | 100 540 798 000.00                            | 100 540 798 000.00                        | المخططات البلدية للتنمية                                                        |
| 1.14                                        | 32 536 513 000.00 | 2 809 497 137 000.00            | 2 842 033 650 000.00                          | 2 593 172 633 000.00                      | المجموع الفرعي للاستثمار                                                        |
| 3.68                                        | 24 621 589 000.00 | 643 790 890 000.00              | 668 459 028 000.00                            | 669 602 000.00                            | دعم النشاط الاقتصادي لحسابات التخصيص                                            |
| 100.00                                      | 32 869 896 000.00 |                                 | 32 859 000.00                                 | 54 646 367 000.00                         | الخاص وخفض نسب الفوائد                                                          |
|                                             |                   |                                 |                                               |                                           | تسوية الديون المستحقة على الدولة                                                |
|                                             |                   |                                 |                                               |                                           | المساهمة الاستثنائية الميزانية الصندوق                                          |
|                                             |                   |                                 |                                               |                                           | الوطني الضمانات الاجتماعية (CNAS) رقم الإيداع القانوني: 457-99 - ISSN 1112-2587 |
|                                             |                   | 50 000 000 00.00                | 500 000 000 000.00                            | 500 000 000 000.00                        | إعادة رأسملة البنوك العمومية                                                    |
| 4.79                                        | 57 491 485 000.00 | 1 143 790 890 000.00            | 1 201 282 375 000.00                          | 1 450 143 392 000.00                      | المجموع الرفعي للعمليات برأس المال                                              |
| 2.23                                        | 90 027 998 000.00 | 3 953 288 027 000.00            | 4 043 316 025 000.00                          | 4 043 316 025 000.00                      | مجموع ميزانية التجهيز                                                           |